جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

عرض وتحليل البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر لسنة 2019/2001

من إعداد الطلبين:

- بعلي مراد
- بن نوار طيب

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	جرورو خيرة	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	مجدوب وهراني	أستاذ محاضر	مستغانم
مناقشا	دقيش المختار	أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية 2022 / 2023

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلى بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلو"

إلى من كلله الله بالمهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من احمل اسمه بكل افتخار ..

جو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.. وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد..

"والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود..

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.. إلى أغلى الحبايب..

"أمي الحبيبة"

إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائب صغيرة.. ومعكم سرت الدرب خطوة بخطوة.. وما تزالوا ترافقوني حتى الان.. إلى شمعة متقدمة تنير ظلمة حياتي..... أخواتي

إلى الإخوة والأخوات إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء.. الى ينابيع الصدق الصافي.. إلى من معهم سعدت وبرفقهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ..إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم..

إلى أصدقائي .

شكر وعرفان

(.....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين .....)

سورة النمل الآية (19)

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نقدم اسمي آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

واخص بالشكر والتقدير

الأستاذ المشرف

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

" أن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير "

وكذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

" كن عالما... فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

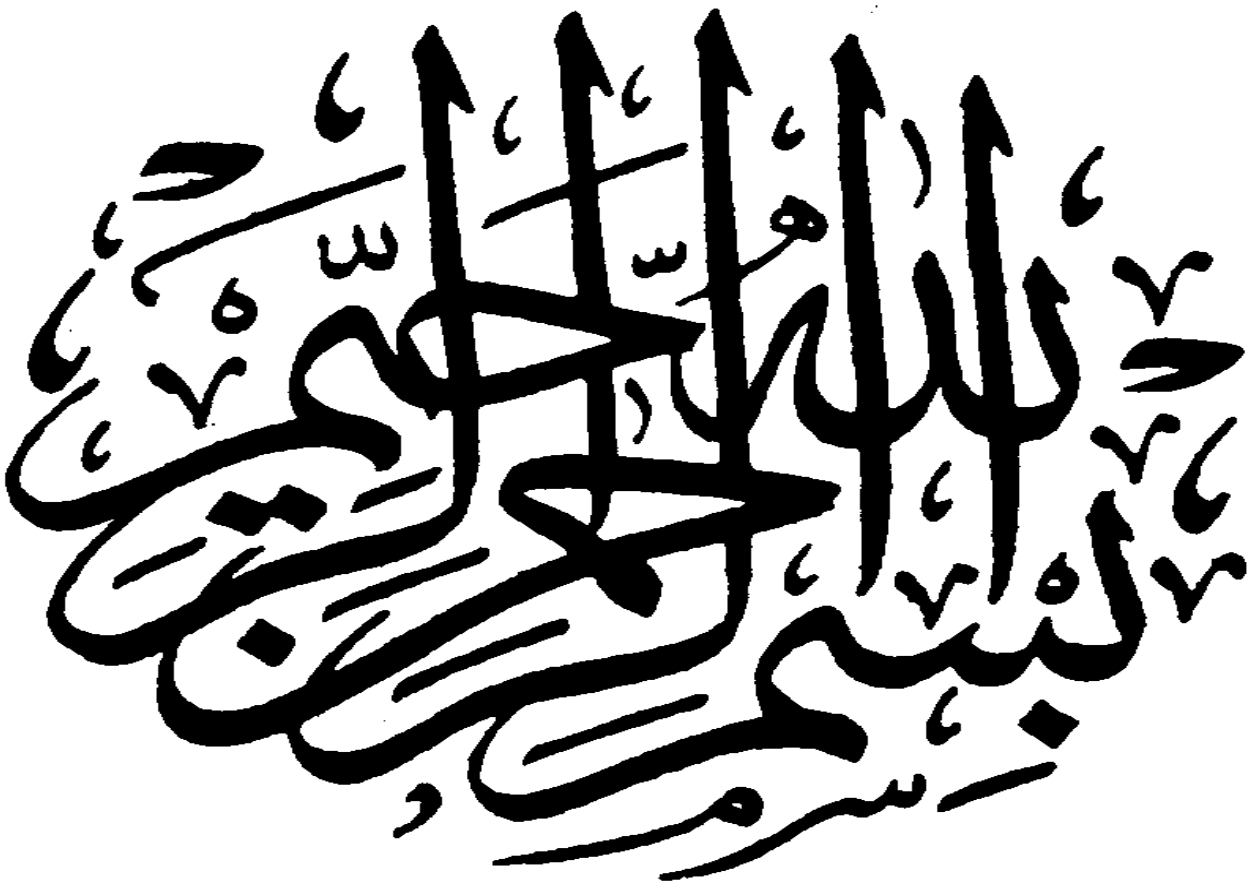

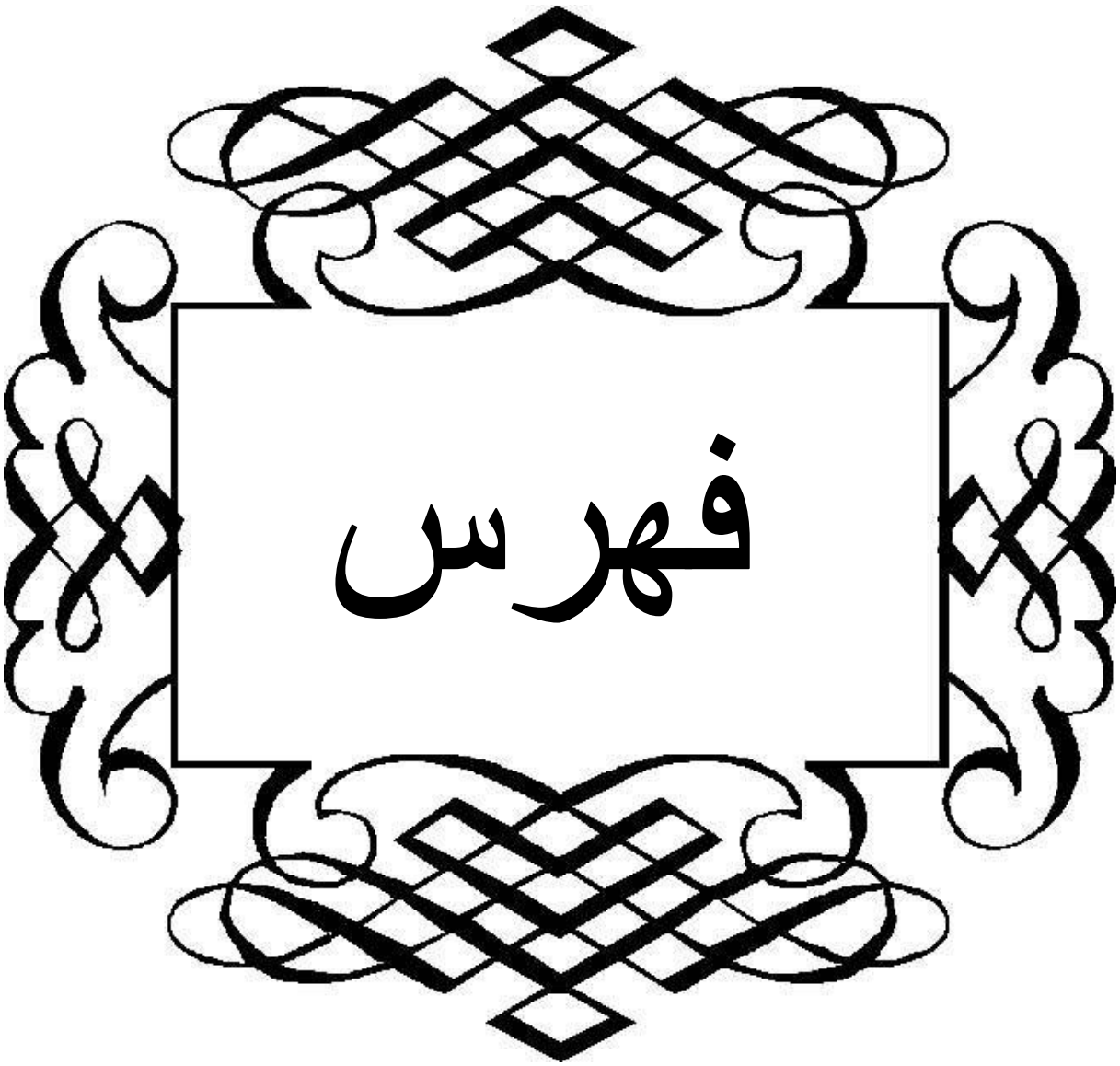
فهرس

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري النمو الاقتصادي.	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.	13-3
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.	7-3
المطلب الثاني: ميزات و اهداف دراسة النمو الاقتصادي.	9-7
المطلب الثالث: أنواع و قياس النمو الاقتصادي.	13-9
المبحث الثاني: محددات و عناصر و تكاليف النمو الاقتصادي.	22-13
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي	16-13
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.	20-16
المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي.	22-20
المبحث الثالث: إستراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.	49-22
المطلب الأول : إستراتجيات النمو الاقتصادي	24-22
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الإنتقادات الموجهة فها.	39-24
المطلب الثالت: نماذج النمو الاقتصادي.	49-39
خلاصة الفصل الأول.	50
الفصل الثاني: إنعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	
المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر.	61-52
المطلب الأول: مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.	61-53
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.	55-53
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	61-56
المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال (2001-2014).	78-61
المطلب الأول: محتوي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و نتائجه.	71-62
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و نتائجه.	75-71

المطلب الثالث: محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014	**78-75**
المبحث الثالث: تقييم البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014	**103-79**
المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال 2001 2004.	**85-79**
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خلال 2005-2009	**91-85**
المطلب الثالث: أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي خلال 2010-2014.	**94-91**
المطلب الرابع: تقييم نتائج البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014..	**96-94**
المطلب الخامس: برنامج النمو الجديد 2015-2019	**103-96**
خلاصة الفصل الثاني.	**104**
الفصل الثالث: تحليل وتقييم أثار البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
أولا: عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**110-107**
ثانيا : عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**113-110**
ثالثا: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	**116-113**
رابعا :عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2015	**120-117**
خامسا: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2016-2030	**125-120**
خلاصة الفصل	**126**
خاتمة	**131-128**
قائمة المصادر والمراجع	**138-133**

قائمة الجداول

الرقم	العنــوان	الصفحة
(II-1)	نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995 -2000	57
(II-2)	تطوير النمو الاقتصادي خارج المحروقات و في قطاع المحروقات 1995-2000 .	57
(II-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1995-2000 .	58
(II-4)	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000.	58
(II-5)	تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995-2000	59
(II-6)	الإيرادات والنفقات توازن الميزانية 1995-2000.	59
(II-7)	الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000	60
(II-8)	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000	61
(II-9)	احتياطي الصرف و الدين الخارجي 1995-2000	62
(II-10)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	64
(II-11)	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	65
(II-12)	تطور بعض المنتجات الفلاحية جلال الفترة 2001-2004	66
(II-13)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية.	68
(II-14)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية .	69
(II-15)	توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية	69
(II-16)	حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة (2000-2004).	73
(II-17)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	77
(II-18)	مضمون البرنامج الحماسي (2010-2014).	79
(II-19)	تطوير معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.	80

(II-20)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001-2004.	81
(II-21)	تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر خلال 2001-2004.	82
(II-22)	تطور الاستثمار ، الادخار و معدلات الفائدة خلال 2001-2004.	83
(II-23)	تطور معدلات التضخم خلال 2001-2004.	83
(II-24)	تطور رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال 2002-2004.	84
(II-25)	تطور إجمالي الصادرات والواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	85
(II-26)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.	86
(II-27)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009.	87
(II-28)	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	88
(II-29)	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2008	89
(II-30)	تطور حجم الاستثمار الادخار الوطني ، معدلات الفائدة خلال 2005-2008	89
(II-31	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009 .	90
(II-32)	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009 .	90
(II-33)	تطور إجمالي الصادرات والواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	91
(II-34)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2013.	92
(II-35)	تطور معدلات التضخم خلال 2010 -2014	93
(II-36)	تطور معدلات البطالة خلال 2010-2014	93
(II-37)	تطور إجمالي الصادرات الواردات و الميزان التجاري خلال 2010-2014.	94
(III-1)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	108
(III-2)	الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المجموع (مليار دج).	109

(III-3)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	111
(III-4)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	112
(III-5)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	115
(III-6)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	116
(III-7)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	118
(III-8)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	119
(III-9)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016	122
(III-10)	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018	123
(III-11)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017	125

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
(I-1)	تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي.	26
(I-2)	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	28

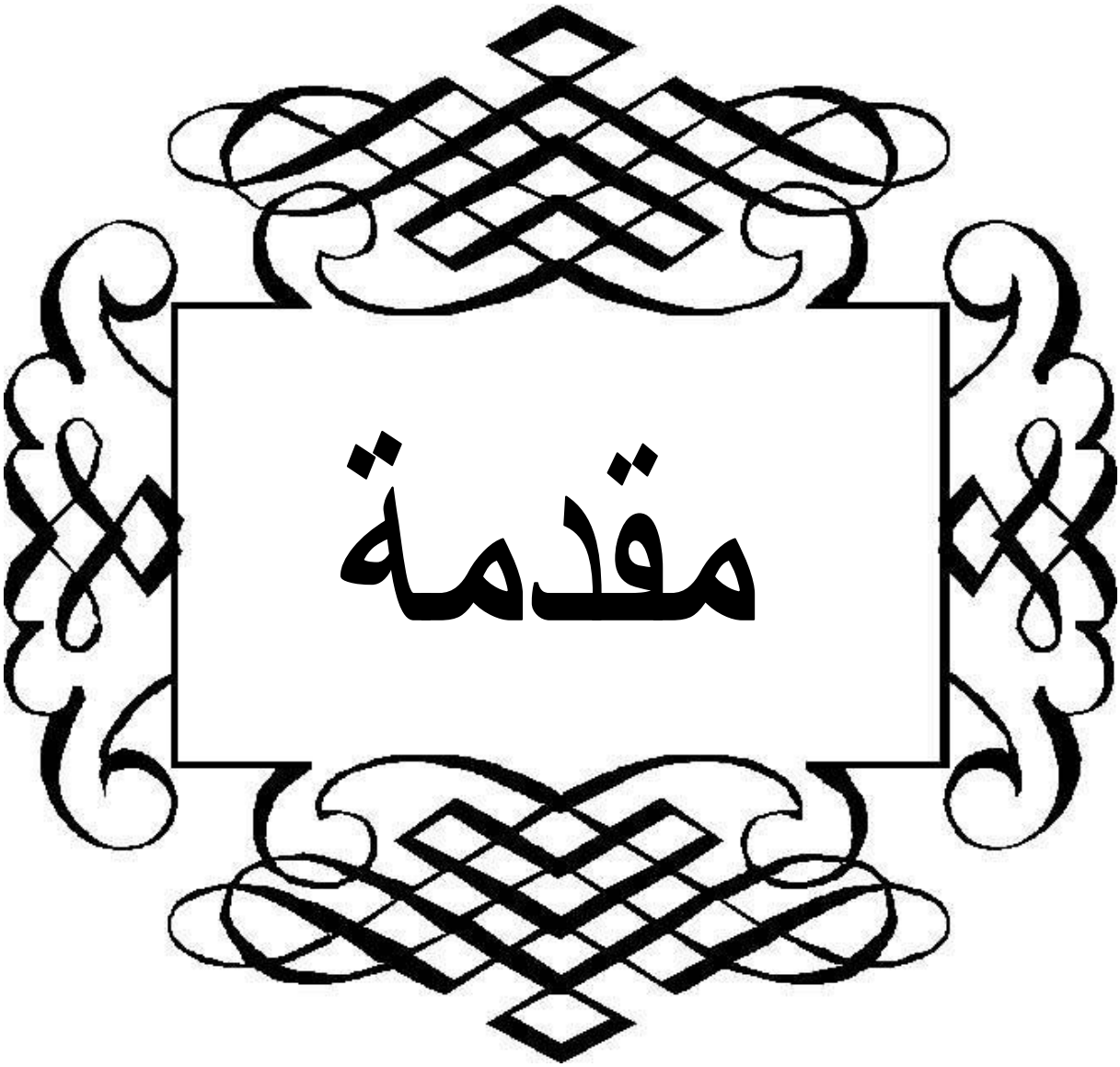
مقدمة

مقدمة عامة

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال المنهج الاشتراكي القائم على أساس هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وقد رافق هذا المنهج القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والتدابير المتتالية والواسعة مست مختلف القطاعات اتبعت الجزائر وفقا لهذا المنهج عدة برامج تنموية كالمخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي الأولى والثاني، ركزت فيها على الصناعات الثقيلة وقلة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، وقد حققت هذه المخططات بعض النجاحات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأنها كانت تعتمد على عائدات النفط التي ارتفعت كثيرا مع نهاية السبعينات.

إلا أنه مع منصف الثمانينات عرفت الجزائر أزمة مالية واقتصادية حادة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وعجزها عن تمويل استثماراتها العمومية لعدم وجود بديل يحل محل النفط، وقد أظهرت هذه الأزمة العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية، مما اضطر الجزائر منذ سنة 1989 لزيادة مديونيتها الخارجية والشروع في تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولة والبنك العالمي فيما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو، وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

وقد ألقت الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها البلاد بضلالها على البنيان الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني في سنوات التسعينات، لذلك راهنت السلطات العامة على التنمية الاقتصادية كقوة دفع لتجاوز الاختلالات الاجتماعية والاضطرابات الأمنية، واستمر هذا الرهان مع الألفية الجديدة خاصة بعد تعافي أسعار النفط مع نهاية التسعينات، وخروج البلاد من اضطراباتها الأمنية.

ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية.

تم تطبيق هذه البرامج التنموية في ظل تقلبات اقتصادية عالمية من شأنها أن تؤثر عليها خاصة لاعتماد تمويلها على أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، فقط عرف العالم الأزمة المالية لسنة ،2008 وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن.

إشكالية البحث:

نظرا لاهتمام الجزائر بالنمو الاقتصادي تبنت جملة من الإصلاحات أهمها البرامج التنموية التي تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. حيث يكون تاثير هذه البرامج على الناتج الداخلي الخام من خلال العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يتاثر بها النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير البرامج التنموية المتبعة في الجزائر في الفترة 2001-2019 على النمو الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

ويندرج ضمن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

فيما تتمثل البرامج التنموية المتبعة في الجزائر؟ و ما هي أهدافها ؟

- ما هي وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر قبل و بعد برامج التنمية ؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يظهر أثر البرامج التنموية على النمو لاقتصادي في الجزائر ؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي يبين أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

على ضوء الإشكالية و التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- اندفعت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 بنوعية من الخطط التنموية المتنوعة ، والتي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة.
- عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تدنيا بين التحسين وتراجع و عدم الاستقرار تبعا للبرنامج الذي انتهجه الاقتصاد الجزائري .
- يظهر أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية والقطاعات التي تكون لها علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام.
- يمكن بناء نموذج قياسي يوضح أهم المتغيرات الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تناولنه ، ولما لهذا الأخير من مساهمة فاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة التفاعل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى زيادة الدخل و تحسين الناتج المحلي، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

الأهداف المترتبة عن قيامنا بالبحث هي:

- التعرف على أهم المفاهيم النظرية والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.
- البحث في العلاقة التي تربط البرامج التنموية بالنمو الاقتصادي و بيان دور الدولة في ذلك.
- إبراز دراسة تطوير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وضع نموذج قياسي يوضح أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

دوافع و مبررات اختيار الموضوع :

شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري ، واعتباره من المواضيع الحساسة جدا فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار في البلاد لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية.

الدراسات السابقة:

مذكرة ماجستير التخصص نقود و مالية جامعة الجزائر للطالب بود خدوخ كريم أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، لقد حاول الباحث من خلال هذه المذكرة إبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، و لقد تناول ذلك من خلال الإشكالية التالية ما أثر تطبيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009 و توصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: مساهمة سياسة الإنفاق التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

- مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر لطالب عياش بولحية بعنوان" دراسة اقتصادية برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2009 ، و لقد حاول الباحث من خلال هذه المذكرة إبراز دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين المؤشرات الاقتصادية، ولقد تناول ذلك من خلال الإشكالية التالية:هل حققت برامج التنمية الاقتصادية المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف التي تبنى على أساسها هذا البرنامج؟" حيث نجد الإجابة عن الإشكالية بتوصله إلي أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أدى بالفعل إلي تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة نسبيا، إلا أن النمو يبقى طرفي كونه مرتبط أساسا بقطاعات معينة من بينها قطاع المحروقات.

أما الدراسة الحالية فهي تختلف عن الدراسات السابقة، فقد ركزت على الدراسة القياسية التي فقدت في الدراسات السابقة، وكذلك على أثر البرامج التنموية للنمو الاقتصادي كما غطت هذه الدراسة السنوات 1985- 2013، واستخدمت التحليل الاقتصادي الكمي والمناهج القياسية للحصول على نتائج البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بين النظرية والتطبيق.

إطار البحث :

يعتبر ميدان هذه الدراسة واسعا و شاسعا، لذلك ارتأينا أن نركز الضوء على إحدى الجوانب المرتبطة بأثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي .

المنهج المتبع:

من أجل دراسة مشكلة موضوع البحث، وتحليل أبعادها واختيار صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده ، وكذلك إتباع المنهج التاريخي من خلال استعراض مراحل البرامج التنموية ، كما تم اعتماد المنهج القياسي والإحصائي في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و النمو الاقتصادي بهدف إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري.

- صعوبات الدراسة:

خلال فترة إنجاز الدراسة صادفنا جملة من الصعوبات من بينها الصعوبة في إيجاد المعلومات الخاصة بالبرنامج الخماسي، وكذلك التي تواجه أي باحث في المحال القياسي وهي المعطيات، و هذا نظرا لاختلافها بين الجهات الرسمية الصادرة عنها رغم تماثل طرق القياسي مما أوقعنا في حالة من الارتياب في اختبار أيهما أصح.

الفصل الأول: الاطار النظري لنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

لقد أصبح النمو الاقتصادي حذرا لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في كل المجتمعات ، كونه أضحى العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم و المجتمعات ، فكلما كانت قولها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة و الظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، و على أساس التغيرات الايجابية أو السلبية المسجلة بتقدم البلد أو تأخره .

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتعرض إلى أهم محددات النمو الاقتصادي، عناصره و تكاليفه، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى إستراتيجيات، نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراستهم للنمو الاقتصادي ومدى فاعليته وذلك بهدف دراسة استقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، وحين الحديث عن النمو الاقتصادي وجب الحديث عن التنمية حيث هناك نوع من الخلط بين المفهومين والذي يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن للنمو الاقتصادي مميزات وأهداف تجعله مختلف عن التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فان أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي."[1]

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع ومنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي - معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني. [1]

[1] عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 148.

التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء الذرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يحمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. [2]

التعريف الرابع: النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة حول النمو الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي :

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني، وهي زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي.

ومن هذا التعريف نستخلص النقاط التالية:

- حتى يتحقق النمو الاقتصادي لابد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان؛
- النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة، فزيادة الدخل نتيجة حدوث أمر مؤقت (إعانة مثلا) لا يعتبر نمو اقتصادي، و لكن زيادة الدخل يجب أن تحدث نتيجة تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بشكل يسمح لها بالاستمرار، ولفترة طويلة نسبيا لتحقيق نمو معتبر في الاقتصاد؛
- يحدث النمو الاقتصادي عند حدوث زيادة في الناتج الوطني الحقيقي وليس النقدي حيث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار، أي أنه يحدث نمو اقتصادي اذا كان معدل نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت التعريف ووجهات النظر حول مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بينها هذه التعاريف بجد ما يلي:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2003، ص 11

[2] ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 10.

[3] أسامة بشير دباغ، مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2003، من 399

التعريف الأول: يعرف محمد عبد العزيز عجيمية التنمية الاقتصادية بـ: " أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغييرا في الظواهر الاقتصادية فقط، و إنما تنعدى لتشمل جميع المحالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الهيكلية للدولة.[1]

التعريف الثاني: يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي، زيادة تراكمية وسريعة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة الدخل الحقيقي، زيادة أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على المواد غير متجددة من النصوب.[2] **التعريف الثالث**: هي سيرورة شاملة اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم." [3]

التعريف الرابع: يعرف إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات التنمية الاقتصادية هي أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي و الدخل الفردي في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية في النمو منة قطاعات معينة تعبر عن النمو". [4]

من خلال مختلف التعاريف نستنتج التعريف التالي:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدم فيها الدولة كافة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في دخلها القومي ، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، تتطلب هذه التنمية التخلي على معوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال و الخبرة الفنية و التكنولوجية.

ومنه فإن التنمية تهدف إلى:

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص 7.

[2] ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة وتعريب (محمود حسن حسين محمود حامد حمود) دار المريخ للنشر، جدة، 2006 ، ص 23

[3] محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة"، منشورات الحلي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأول، 2009، ص 20 .

[4] إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادي: التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص267

- إحداث تغيرات في هيكل الإنتاج و الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج؛
- ضمان الحياة الكريمة للفرد ذلك من خلال تحقيق لهم مستوى الكفاية؛
- ضمن استمرارية النمو الاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد و الموجهة للاستثمارات.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و السمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط و عدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في حين أن لكل واحد منهما مفهومه الخاص.

- التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط.[1]
- النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الانتاج ، و إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه و في إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية الاقتصادية إذا أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية و هذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

[1] مدحت القريشي " التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 123 .

ويرى بونيه : أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي ، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة ، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة .[1]

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا كثرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد ينتج في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلى إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما ستتأثر بها الطبقة الغنية. [2]

المطلب الثاني: ميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي

الفرع الأول : ميزات النمو الاقتصادي.

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر (مميزات) التالية :[3]

1- زيادة حجم الإنتاج:

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

2- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:

إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل وهذا إما يمكن من

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 ، 2 محمد عبد العزيز عجيمية، ص 39.

[2] إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 42،43

[3] خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"، مذكرة الماجستير، ، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009، ص 65

إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر و استمرار عملية النمو.

3- التقدم الاقتصادي:

وكما عرفنا التقدم الاقتصادي فبحكم أنه جملة التحسينات الاقتصادية و الاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية المحمل الأفراد.

الفرع الثاني: أهداف دراسة النمو الاقتصادي:

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد و الدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي:[1]

أ/ بالنسبة للفرد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل و المرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات و إجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، و إنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل و الحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

ب- بالنسبة للدولة: إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيده عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التنمية

[1] نزار سعد سعد العيسي، إبراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، عمان، 2003، ص 316

للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، و انفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا. افقة ومتر مع مصلحة مواطنيها والحد من استعراف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة الخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

المطلب الثالث: أنواع وقياس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة ، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

1- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2- النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى المواطنين مع نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

3- النمو العابر أو غير المستقر هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بني

اجتماعية وثقافية ،حامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية .[1]

4- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.

5- النمو الاقتصادي المكلف في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكلف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع. "

[2]

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

1- الناتج الوطني: يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموعة السلع و الخدمات الاقتصادية، المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة وتكون عادة سنة .[3]

- تعريف الناتج المحلي يعرف الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة.

ويمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الإجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع الخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و أيضا التكلفة.

[4]

[1] الدين حمدان ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر ، 2009، ص ص 98.

[2] أشواق بن قدور، التطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2013، ص 65

[3] مالكوم حيلز و آخرون، ترجمة: مله عبد الله المنصور عبد العظيم مصطفى اقتصاديات العمية ، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 31.

[4] صواليلي صدر الدين النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2006، ص 26

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: تحصل عليه بضرب كميات السلع و الخدمات جميعها في أسعارها:

$GDP= Q_1P_1 + Q_2P_2 + Q_3P_3 ++ .... + Q_nP_n$

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة : وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أحور العمال وفوائد لرأس المال المشروع وريع الأرض و الباقي أرباح المنظمين.

فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني (الدخل الوطني وهو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر).[1]

-1- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية:

أ- طريقة المنتج النهائي من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي بضرب الكمية المنتجة . من السلعة في السعر وتستعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غير نهائية وإنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع و الخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

ب طريقة القيمة المضافة: تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية، خلال فترة زمنية محددة من الزمن (سنة).

القيمة المضافة = عدد الوحدات المنتجة X سعرالوحدة.

[1] نداء محمد الصوص "الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي، الرياض، 2006، ص 15

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل رأس مال أرض المنظمة حيث يحصل لكل عناصر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشال مختلفة (أجر ، فوائد، ربع، أرباح).

د- طريقة الإنفاق: وتعبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع إنفاق على السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة. ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي.

$$PIB = C + I + G + (X-M)$$

C الإنفاق الإستهلاكي I- الإنفاق الإستثماري

G: الإنفاق الحكومي (X-M) : صافي المعاملات الخارجية

وقد يواجه خبراء التقدير بعض مشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها[1]:

- مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار؛
- مشكل السلع أو الخدمات الوسطية؛
- مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق؛
- مشكل التحويلات بدون مقابل.

الناتج المحلي الإسمي و الحقيقيM تتمثل أهمها في [2]:

أ / الناتج المحلي الاسمي: هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

[1] محمد ناجي يفة، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] حسام داوود وآخرون، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، دار المسيرة، عمان، 2005، ص 64

ب/ الناتج المحلي الحقيقي: هو ما تم حسابه بعد تثبيتا لأسعار للمستثمرين وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لاستبعاد أثر التضخم.

2/ الدخل الفردي الحقيقي: هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد و عن طريق معرفته، يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة.[1]

3- معادلة "سنجر singer" : حيث في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو الاقتصادي التالية: D = SP-R حيث أن (D) هيمعدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال إنتاجية الإستثمارات الجديدة في حين تمثل R معدل نمو السكان ، حيث قام "Singer" بافتراض أن S = 6% من الدخل الوطني، R = 1.25% = 0.2%

فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D-0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن ل يتدهور، رغم أن افتراضات "singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون من 0.2% وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%. [2]

المبحث الثاني: محددات و عناصر و تكاليف النمو الاقتصادي.

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديون يحاولون التعرف على أهم محددات وتكاليف وعناصر النمو الاقتصادي، وهذا ما سنحاول تفصيله في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

[1] ضياء بعيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون نشر، ص 29.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 250

هناك مجموعة من محددات للنمو الاقتصادي تعمل على تحديده وإحداثه، و من بين هذه المحددات ما يلي:

الفرع الأول: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية و أخرى خارجية.

أولا: المحددات الداخلية: تتمثل في ما يلي:[1]

1- الاستقرار السياسي و الأمني غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الإستثمار و إعاقة النمو الاقتصادي، و هذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، و لذلك كلما كان البلد أكثر إستقرار و أمانا في الحاضر و المستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، و العكس صحيح.

2- الحلقة المفرغة للفقر: إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لان تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز و تطوير الانتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

3- سياسات البلدان النامية من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة و ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ثانيا: المحددات الخارجية: يمكن إيجازها في:

1- الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية

[1] عبادة عبد الرؤوف ، ، "محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة 2011، ص ص 73-75.

لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

2 سياسات البلدان المتقدمة من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لان البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة و التي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي و على ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استرافها من قبل البلدان المتقدمة بشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

الفرع الثاني: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية.

أولا: المحددات الكمية الداخلية: تتمثل في :[1]

1-الرأسمال البشري: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، و الاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

2 النمو السكاني لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

3- الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و إستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج و هذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي.مرجع ذكره، ص ص 395،396

4- التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

5- التضخم يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية ، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الإفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد.

6- البطالة: وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي ، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و كذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ثانيا: المحددات الكمية الخارجية: تتمثل في :[1]

1- الانفتاح التجاري: يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم خذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر : لقد تفاقم دو الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية و بذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية و كذلك على الميزان التجاري... الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

3- أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الإرتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، المعتمدة على

[1] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 80،81،

الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، و من هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على رغم من عدم وجود أي مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد و من أهم هذه العناصر هي:

أولا: الموارد الطبيعية:

وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها ... مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات، حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذا المورد، ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد

كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن حنيها من هذا التحويل.

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية وكمية هذه الموارد، فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد إن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب

التضحية ببعض الموارد وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد منظور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصول المستويات أعلى على هذا المنحى .[1]

ثانيا: الموارد البشرية

ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيق اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فان معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل ويمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

1 / معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد؛

2 / المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل.

3/ المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل؛

[1] على جدوع الشرفات "التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص – ص 40- 43.

4/ المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل؛

5/ كمية ونوعية المصادر المتاحة في انجاز العمل؛

6/ المستوى التنظيم والإدارة في العمل؛

7/ كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل؛

8/ نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

ثالثا: رأس المال:

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد أن تم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية.

منه يجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة. [1]

رابعا: التقدم التكنولوجي:

إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما نساهم به لابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة لإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي

[1] عبد الرؤوف عبادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبتري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث و التطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم و التدريب والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ،ثابتا ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول.[1]

خامسا: التخصص وتقسيم العمل:

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و توعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج ونقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

سادسا: البيئة الاقتصادية

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس و

[1] محي الدين حمدان، مرجع سبق ذكره، من ص 11، 12.

مرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي.

[1]

المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم لناتج و تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين هذه التكاليف ما يلي:

أولا: تكلفة الفرصة الضائع:

عندما يختار مجتمع ما أن ينمو اقتصاديا، فإن اختار قبل ذلك أن يضحي باستهلاك الحاضر بكل مزاياه المادية والمعنوية فالمعدل المرغوب للنوم الاقتصادي ينطوي على ضياع فرصته التمتع بنفس المستوى من الاستهلاك الجاري نحو تحقيق المزيد من تراكم رأس المال والتقدم التقني، يتمكن الاقتصاد من بناء استثمارات مادية، بشرية وتقنية، لا تعطي عائدا مباشرا في صورة سلع وخدمات يجري استهلاكها حاضرا إنما يتحقق بها نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في المستقبل. [2]

ثانيا: التكلفة البيئية للنمو:

بعد تدهور البيئة وتلوثها وسوء استغلال مواردها من أهم المشاكل الناتجة عن الزيادات المكلفة والمتواصلة في معدلات النمو العالي، القائم على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال والأرض، مصحوبة بتحديات تكنولوجية جد متطورة، تعنى باستمرار للتفوق على مسائل نقص الموارد وارتفاع التكاليف والتي تقف كحجر عثرة أمام تحقيق أقصى ما يمكن من نمو اقتصادي سريع ومتواصل وفي سبيل ذلك تدفع البيئة ثمن هذه الزيادات الكمية سوءا يتلوثها أو بتدهورها وخسارة مواردها، أما تدهور البيئة فيقصد به نضوب بعض مواردها أو استعرافها وفقدانها بعض إنتاجيتها أو كل إنتاجيتها، مثل الأرض تفقد خصوبتها، والأرض ترتفع حيث النمو الاقتصادي في أبها . صوره، ناهيك عن تلوث الهواء الناتج عن مداحن المنشآت القذرة

[1] مصطفى بن سباحة، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، غرداية، 2011،ص11

[2] حسين عمر "النظريات الاقتصاديات"، دار الكتاب الحديث، مصر، دون سنة نشر، ص 230.

واحتراق المواد المصنعة واستخدام مكثف للطاقة. مع هذا كله، إلا أنه لا يمكن حصر كل المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي المتسارع بل إلى مجموعات أخرى من الآثار البيئية قد لا يظهر إلا في المدى البعيد فتراكم غازات الدفيئة مثلا في الغلاف الجوي من شأنه أن يرفع من درجة حرارة سطح الأرض، وما يترتب عليه من عواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة للجنس البشري، وتكون غازات الدفيئة نتيجة لبعض الأنشطة مثل المصابيح الكهربائية صناعة الإسمنت... الخ، كما تتعرض طبقة الأزون للتدمير المستمر بسبب سلسلة معقدة من التفاعلات بين عدة مواد كغازات الهالون وأول أكسيد الكلور، وما ينتج من أمراض وأضرار عامة تمس بالحياة ككل.[1]

ثالثا: التكاليف الاجتماعية

يقدم النمو للإنسان الكثير من السلع والخدمات والفرص المادية الأخرى كالمياه النقية والصرف الصحي والتعليم والصحة والكهرباء... الخ، إلا أن هذه الإنجازات المادية المتنوعة لا تتحقق دائما لكل المجتمعات، ولا تتوزع دائما بنفس الدرجة داخل المجتمع نفسه، فغالبا ما تؤدي معدلات النمو المتزايدة إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية المختلفة (متوسط العمر المرتقب، طريقة توزيع الدخول... ذلك لأن الدخل كمؤشر للنمو إنما هو مجرد قياس وحدات وكمي للرفاهية، فمن المفترض أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى عدالة أكثر في توزيع دخول الأفراد وتحسين متواصل لمستوى معيشتهم، إلا أن ذلك مرهون إلى حد كبير بالسياسات والمؤسسات المحلية المسؤولة عن تصميم وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي ومعاجلة المشاكل المتعلقة بالصحة و أما التلوث البيئي فيعني كل إضافة تؤثر سلبا على أداء وظائفها الطبيعية وتشمل تلوث التربة المياه و الهواء.

كما أن هناك مظاهر اجتماعية أخرى تخلقها تراكمات النمو المتواصل، مثل تغيير تركيبة المجتمع وسلوك الأفراد داخله، حيث تتفشى الجرائم أكثر ويتضاعف التفكك الاجتماعي وتنتشر الأمراض المزمنة والمعدية خاصة الناتجة عن التلوث البيئي ويزداد استغلال الأطفال دون سن المعمل، وهو واحد من أبرز مظاهر النمو السريع وحتى في المجتمعات التي تنجح في تحقيق الغرض الصحة أفضل وأعمار أطول وتعليم أرفع تتحمل

[1] صليحة بوزيد استراد رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مذكرة الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة، 2005، ص 33

تكاليف أخرى للنمو تعلق أساسا بزيادة ازدحام المدن وتكدس البنايات فيها، حيث تتدفق تيارات المرور بلا انقطاع مع زيادة أوقات الفراغ والمخفاض عدد ساعات العمل نتيجة التطورات التكنولوجية[1].

المبحث الثالث: استراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية و أكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، حيث انه تلقى اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك ظهرت العديد من النظريات و النماذج المختلفة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك نظرية النمو الكترية كما قدمها (هارود ودمار) و ما تلاها من نظريات و نماذج أخرى بالإضافة إلى الاستراتيجياته.

المطلب الأول: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

تنقسم إستراتيجيات النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (تركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي:[2]

أولا : دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة التجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدن، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، والتي تتطلب مدة طويلة للانجاز وهو استثمار لنهائي من حيث الوقت، بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه

[1] برينيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ النشر، ص469

[2] كمال بكري التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 84.

الهياكل في البلدان النامية تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق يشكل عائقا معتبرا لها، الوطني، وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، و حتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدن من الموارد لبرنامج التنمية ولا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل وعليه يصبح المنتجين مستهليكن لسلع و الصناعات الأخرى .

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن :[1]

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسي.
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع؛
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم.
- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توافر أموال ضخمة لتنفيذه.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين و بالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، و من الرواد الأساسين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث أن هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، و ذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغير وبالتالي الدفعة القوية

[1] jaque brasseul, dictionnaire d'analyse économique, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002, pp 50.51.

مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل."[1]

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس.

أولا: النظرية الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1- نظرية آدم سميث "Adam Smith

اهتم (آدم سميث)* في كتابه "ثورة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في:

تقسيم العمل: يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ولقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (division of labour والتخصص (spécialisation)، و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقيمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 119.

*ادم سميت (1723-1790): اقتصادي سكوتلندي، من أبرز كتاباته كتاب البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأسم.

- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وقرات خارجية (extremal économies) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن .[1]

حرية التجارة الدولية: يري سميث أنه كلما كان السوق ضيقا و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها(اليد الخفية).[2]

تراكم رأس المال: يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، و بعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الإفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي[3]

و لا يعتبر "سميث " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير انه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع. [4]

الشكل رقم (1) تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي

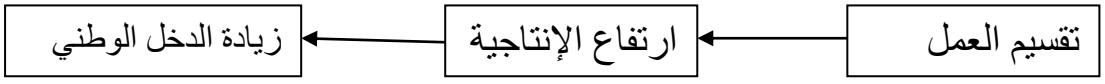

[1] اكمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص84.
[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 71.
[3] الأحمد فريد مصطفي سهير محمد السيد. تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 112.
[4] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص70.

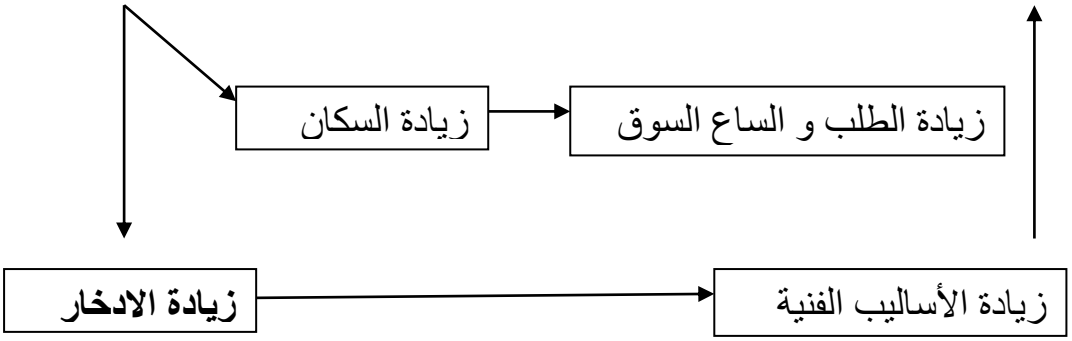

المصدر: سالم التحفي، محمد صالح تركي القريشي " مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص61.

2/ نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo".

يعتبر (دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، وانطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمن اهمم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان واهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ورأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.[1]

وقسم "ريكاردو" *المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

الرأسماليون: هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، وذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال و تمكن أهميتهم في العمليتين التاليتين:[2]

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ريح ممكن؛
- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

*دافيد ريكاردو : اقتصادي النجليزي ولد في لندن، صرف اهتمامه إلى الآداب والعلوم

[1] إسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص 64.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية محمد علي لمليشي، مرجع سبق ذكره، ص 72

العمال: هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة والنقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

أصحاب الأراضي: فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ربع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

إن الربع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الربع و زيادته مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. "[1]

3 نظرية توماس روبرت مالتوس : "robot Malthus"

إن أفكار (مالتوس) * ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية، حيث يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض، وتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 59

و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.[1]

إن تحليلات : مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بغض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لان إنتاج الغذاء قد ازداد معدلات أعلى مما توقع "مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان (التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك).

الشكل 2: تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

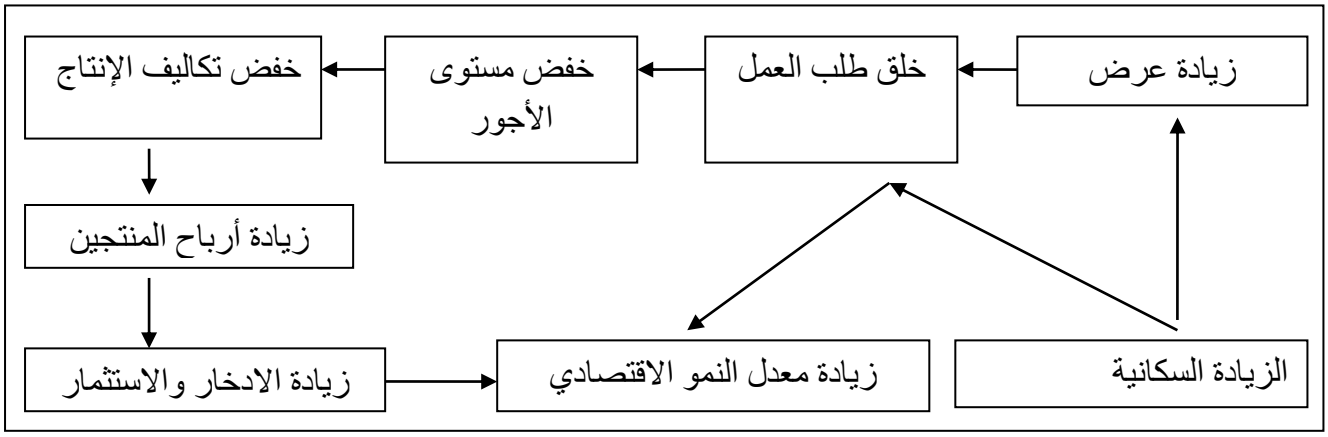

المصدر: سالم التحفي، محمد القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص 63.

تقييم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

1- الإرباح مصدر للادخار :اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح و منها الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام؛

2- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[1]

*توماس روبرت مالتوس اقتصادي بريطاني و رجل دين من مؤلفاته" Définition en économie politique 1827.

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، من 48 .

3- تجاهل الطبقة الوسطى :تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي والعمال و تتجاهل الطبقة الوسطي التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي؛

4- عدم واقعية مفهوم عملية النمو : حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر، و الواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي.[2]

5- تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة و التي ألغالها التقدم التكنولوجي تماما غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.

6- القوانين غير الحقيقية : تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو" و" مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد.[3]

ثانيا : نظرية كارل ماركس "Karl Marx" للنمو الاقتصادي.

يرى (ماركس)* بأن الأحور تتحدد بموجب الحد الادني لمستوى الكفاف ، أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، و أن فائض القيمة (surplus value) الذي يخلقه العامل، بالإضافة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت يزداد و ينخفض معها الربح (الفرق بين كمية إنتاج العامل الحد و الادني لأحر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأحور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود بالتحسن الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأحور إلى العلى و الأرباح إلى الأسفل، عن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بالإحلال رأس المال محل العمل، مما يؤدي انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليين عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة و وسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية .

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ص ص 64-65

[2] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص 34

[3] محمد مدحت مصطفي سهير عبد الظاهر أحمد مرجع سبق ذكره ، ص 48.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة حيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص الهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة ، حيث زيادة الأحور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx". [1]

- تقييم النظرية الماركسية:

هناك جملة من النقائص والانتقادات التي تم توجيهها إلى النظرية الماركسية و من بينها ما يلي:[2]

- تنبأ ماركس بحدوث تطور المنتجات المتقدمة بينما حدث ذلك التطور في البلدان المتخلفة، وفي بداية التطور الرأسمالي وما حدث في هذه البلدان من الهيار تجارب الاشتراكية يكفي لرد فكرة ماركس.
- إذا كان تطور المجتمعات حتميا نتيجة لوجود التناقضات، فمن الطبيعي أن تحقق الاشتراكية أيضا نقيضا ليظهر مجتمع جديد، و تسقط نظرية ماركس في حتمية التطور نحوى الاشتراكية.

و ما يعاب "Marx" هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه "Marx" في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس بجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المنخفض، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا .[3]

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك (النظرية الكلاسيكية المحدثة) .

في الثلث الأخير من القرن 19م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، و الذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد و الذي طوره كل من "Jevons" و "Menges" و"Walras" و"Alfred Marshall" حيث نجدهم إهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل بمعزل عن

*كار ماركس: (1818-1883)، فيلسوف اقتصادي اشتراكي ألماني، من مؤلفاته: نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالي.
[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، من ص 61-62
[2] محمد مدحت مصطفي سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص90.
[3] صلاح الدين نامق نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، الإسكندرية 1966، ص 1، ص 103

نظرية السكان، اعتمادا على الادخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وعليه فانه يتضمن ثلاث أفكار تتمثل في:[1]

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بمعدل أعلى بنسبة رأس المال إلى الناتج KV، أو بالمعدل المنخفض (الأدن) لإنتاجية رأس المالV/K بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

-إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

- هناك علاقة سالبة لدي بلدن العالم بين K/Vو VK بسب تفضيلات الادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

ومن ناحية ثانية تجمع النظرية النيو كلاسيكية (... Alfred Marshall, j.clarck) انه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لان النمو الاقتصادي:[2]

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛

---

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 68

[2] صلاح الدين نامق "قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52.

* جوزيف شومبيتر (1883-1950)، ولد بالنمسا و توفي في الولايات المتحدة الأمريكية و يعتبر من الاقتصاديين المشهورين.

- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وترجيحها نحو الاستثمار مما يجعل محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية وذلك بالتجديد و الابتكار.

أولا : نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:joseph.schompeter

يعتبر (شومبيتر) * من أبرز الكلاسيكين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث ضمنت نظريته للنمو أنه غير مستمر، بل يصل بسرعة إلى حدوده و ذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، و ذلك السببين هما: الأول هو توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار، كما نجد شومبيتر أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية في عملية النمو، حيث يؤدي إلى خلق منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة إلى التنمية، و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات إبتكارية جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي حسب شومبيتر "Schumpeter" ثلاث عناصر هي: الابتكار، المنظم و الائتمان المصرفي، و ذلك لان الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار، ما يؤدي غلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح من الأحور في الدخل و ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدي المنظم ليحصل على أعلى الإرباح بتحديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمار هما:

الاستثمار التلقائي: "autonomes" والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

الاستثمار التابع أو المحفز: " indues" حيث يتبع حجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية راس المال و الفائدة للحصول عليه.[1] ولقد اعتمد شومبيتر في تحليله لدالة الإنتاج:[2]

$$Y=F(L,k,N)$$

و اعتقد أن الادخار يعتمد على الأجور W و الإرباح R و معدل الفائدةr .

حيث: **S= F (W.R.r)**

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، ومن خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل و التي يمكن أن نميزها عن الأخرى، و تتمثل مراحل روستو في:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة والمجتمع راكد نسبيا، و هذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة واستخدام التقنية لأغرض معينة، ولكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم والتقنية الحديثة.

إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل.[3]

2- مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق: في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تودي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الإفراد و الرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة،

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.
[2] سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص 321
[3] فليح حسن خلف التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص 142.

بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي تمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.

3- مرحلة الانطلاق: حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، وتصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع وتشمل هذه المرحلة التغيرات التالية:

- ✓ ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة؛
- ✓ تحارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث و بعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج؛
- ✓ ارتفاع معدل الاستثمار ب 5% من الدخل الوطني إلى أكبر من 10%.[1]

4- مرحلة النضوج: هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة على جميع نواحي حياته، يوظف بين 10-20% من الدخل بشكل ثابت، وينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، ويتغير تركيب الاقتصاد باستمرار وذلك بتحسين الأساليب التقنية وينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات، تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع: يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي ويصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام والسكن والكساء، ويتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان وبارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية وغيرها، ويخفف المجتمع من الحاجة وضغطة على زيادة وتوسيع نطاق التقنية الحديثة، باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي.[2]

[1] محمد عبدا لعزيز محيمية، محمد علي الليني، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات من أهمها:[1]

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية و الثقافية و السياسية؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكيتريين:

شكلت النظرية الكترية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكيتري.

1- التحليل الكيتري :

اعتبر (كيتر)* أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، والذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وحدد من خلال تحليله هذا العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق على هذه العلاقة بالمضاعف والذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية[2] :

---

[1] ميشيل تودارو، ترجمه و تعريب محمود حسن حسين محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 77.

*جون مينارد كير (1946-1883) اقتصادي النجليزي، يعتبر من الاقتصاديين ذوي ميزة فريدة من نوعها له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل والفائدة و النقود (1936).

[2] سالم توفيق التحفي، محمد صالح تركي القريشي "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988، ص 70.

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{\text{MPS}}$$

حيث M المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك MPS: الميل الحدي للادخار.

ومن خلال هذه العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

MPS=1- MPC

$$M = \frac{1}{1-MPS} \quad \Longrightarrow \quad MPC =$$

و تتلخص أفكار كيتر فيما يلي:[1]

- كان اهتمام كيتر بالاقتصاد الكلي عكس الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي؛
- يرى كيتر أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية؛
- يرى كيتر أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم".

حسب كيتر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال مضاعف الاستثمار" وفق المعادلة التالية:

[1] اسالم توفيق التحفي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

$$\Delta Y=\Delta I\times K$$

ΔY: التغير في الدخل

K : المضاعف

ΔI: الزيادة في الاستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

- لقد نادي كيتر بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن.

لم يقدر كيتر نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، ولذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة ومعدل العائد الاستثماري، ولم يتعرض الحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، ز أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار.[1]

تقييم النظرية الكيبرية:

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر الاقتصادي كبير في تحليل ومعالجة النشاط الاقتصادي، إلا أنه تلقى عدة إنتقادات من بينها :[2]

-ركز كير على الآثار المترتبة على الاستثمار في محال الطلب الكلي، ولم يتعرض الحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني؛

- لقد كان الاهتمام الأساسي لكثر منصبا في التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال القائم و من ثم يعطي اهتماما لمسألة خلق الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد على لليثي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد على ليثي ، ص 104.

الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) Endagenous Growth

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة و يعتبر (Paul Romer) في 1986 رائدها، و تفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها، ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيو كلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر عند Solow.

وتفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية وهو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

ويرتكز النمو الاقتصادي على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة Lucas) والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة من جهة (Romer) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم (Complete entry capital) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني)، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر Romr البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل.[1]

الانتقادات الموجهة للنظرية النمو الجديدة (الجديدة):

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي:

- من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيو كلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004، ص8

- إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البني الإرتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة ويسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة. [1]
- أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات .[2]

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

إن الأهمية الكبيرة التي إكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره وتحليله، وذلك بتقديمهم نماذج، وكل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نموذج هارود - دومار

يعتبر نموذج "هارود-دومار" كنموذج أولي له أهمية بالغة للاستثمار ودوره في تفعيل حركة النمو الاقتصادي، فحسب هارود دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر نموذج هارود دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكيري للنمو، حيث يبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي، و حسبه فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، و إما بزيادة الاستثمار نسبة الادخار إلى الدخل، و بالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و الطلب. [3]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

[3] ميشيل تودارو، ترجمة و تعريب الحمود حسن حسين محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 156.

و من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي و المالي، بالإضافة إلى نموذج "هارود" و الذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما تتكلم عن نموذج "هارود- دومار، وهذا رغم تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع و يهمل شروط التوازن في سوف العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآتي بينهما، و على العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا. "[1]

وقد وضح كل من هارود ودومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات والتي يمكن حصرها في: [2]

- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛
- إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك لسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لا نهائي لها.

وفيما يلي سنتطرق لعرض محتوى النموذجين.

أولا: نموذج هارود:

اهتم (هارود*) بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة وإن حدث فمستحيل أن يحافظ على استقراره لمدة طويلة.

و بالإضافة للافتراضات السابقة وضع هارود مجموعة من الافتراضات:[3]

- الادخار يمثل نسبة من الدخل، و أن الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن؛

[1] Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 édition, paris, édition Dalloz,1991,p181.

[2] فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 148.

* مارود روي فوير 1900-1978) اقتصادي المليزي من مؤلفاته an essay on dynamique theory و يعتمد في أفكاره على النظرية العامة.

[3]أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- الادخار دالة للدخل، و يكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

ويقدم هارود تصوراته حول معدل النمو الاقتصادي من خلال ثلاث نقاط تتمثل في:[1]

1- معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا المعدل في كل من الناتج والدخل الوطني، و الذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة رأس المال/ الناتج)، بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي s كدالة للدخل الوط $k = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots \dots (1)$
- المعامل المتوسط لرأس المالk ثابت
- افترض إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار

أي $s = \frac{s}{y} = \frac{\Delta s}{\Delta y} \dots \dots (2)$

S:معدل الادخار

Y: الناتج

s: الادخار

✓ إن المستوى العام للأسعار ثابتا.

✓ إن الأسعار تبقى ثابتة و كذلك أسعار الفائدة.

ففي حالة التوازن الادخار يساوي الاستثمار. $S = I \dots (3)$

$i = \frac{I}{y} \dots \dots (4)$

i: معدل الاستثمار

وأن الاستثمار هو التغير الذي يحصل في رأس المال ومنه(05)....: $I=\Delta$

حيث ΔC التغير في رأس المال.

[1] Gilbert Abraham, Frios, op.cit, p-p182-185.

$$c = \frac{\Delta c}{\Delta y} \dots \dots . (6$$

و المعدل الحدي لرأس المال هو $C_k = \frac{\Delta C}{\Delta y} = \frac{I}{\Delta Y} \dots \dots . (7$

و من المعادلتين (5) و (6) نجد: $\Delta Y = \frac{I}{C} \dots \dots . (8$

و من المعادلة (7) نجد $\frac{\Delta Y}{y} = \frac{1/Y}{C} \dots \dots . (9$

و بقسمة المعادلة (7) على Y نجد $= \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{C}$

و حسب المعادلة (3) بجد أن معدل النمو هو G

و من خلال المعادلة الأخيرة نجد أن معدل نمو الناتج هو معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوم على المعدل الحدي (رأس المال الناتج) وهي المعادلة التي توصل إليها هارود في تعريفه للنمو الفعلي.

2/ معدل النمو المضمون (المرغوب)

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة و الذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته ومن أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعامل الحدي C لرأس المال ونسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في نسبة المضاعف والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار وتتحصل على: لاستثمار المرغوب فيه و الذي يعتبر نسبة ثابتة :(1)..... $SY_0=C\ (y_1-y_o)$

والادخار المحقق هو Sy_o

ومن العلاقة السابقة (1) نجد:$G=(y_1-y_0)/y_{0\,=}\ s/c$

من هذه المعادلة يمكن تفسير معدا النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل C يمثل السلوك الاستهلاكي، و s يمثل النمو المستهدف. [1]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

3- معدل النمو الطبيعي: هو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية أو التقنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ، يرمز له بGn.

و المعادلة الممثلة لهذا النموذج هي[1]: $G_n Gr = 0_r \neq S$

حيث أن : Gn هو معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحدد $\frac{\Delta y}{y}$ يقابل ؛

Gr: هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو الطبيعي؛

Or : هو الميل المتوسط للادخار ولا يساوي تت ويعادل S/Y

العلاقة بين المعدلات الثلاثة الفعلي، GW المرغوب فيه Gn الطبيعي.

إذا كان G_w أكبر من G_n.

- يحدث إنكماش متتالي وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تفادي ظهور فائض، يجب على الإقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المقبول.
- سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الإستثمارات الجديدة.

إذا كان G_n أكبر من G_W ($G_w<G_n$):

- يحدث تضخم متتالي وسيكون معدل النمو Gw أقل من G؛
- ستعجز السلع عن مواجهة الطلب (نقص العرض، مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية؛

إذا كان$G_w = G$ فإن الاقتصاد في حالة توازن.

ثانيا: نموذج دومار

نشر دومار نموذجه في كتاب إسمه " التوسع و العمالة سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة و نشرها جميعا في كتاب بعنوان مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، و كان قد بني نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

[1] Eric Bosserelle ,Dynamique économique: croissance crisescyles, édition gualino, 2004, p109-110.

- بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الإنتاجية ويزيد في الدخل في نفس الوقت فما هو معدل الزيادة المطلوب في الاستثمار لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟ فكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي و العرض الإجمالي من خلال الاستثمارات، وبالإضافة إلى ذلك إعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:
- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم أنيا و بدون فواصل زمنية ؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض. جهة و من جانب الطلب من جهة أخرى، وإستخلص التوازن في المعادلة التالية: $\Delta Y=I$

حيث ΔYتعني التغير في الدخل I تعني حجم الاستثمارات؛

تعني الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.

وتعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على إستمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة. [1]

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود - دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل و المتمثلة في:

- ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

- إفتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل.

- إفتراض ثبات سعر الفائدة فهو إفتراض غير واقعي ؛

-إفتراض عدم تدخل الدولة؛

- إفتراض ثبات المستوى العام الأسعار كان من الانتقادات الهامة[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج هارود دومار يربط بين النمو والادخار، و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف على إدخارها (إستثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضا، و هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من الرفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: نموذج سولو

من خلال نموذج (سولو)* تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال . أولا: فرضيات النموذج: فرض سولو الفرضيات التالي:[3]

- الإنتاج دالة لعنصر العمل و رأس المال $Y= f (k. L)$
- الإنتاجية الحدية $f>0$هي مشتقة دالة الإنتاج؛
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f < 0$؛

العمل ينمو بنسب ثابتة (n).

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب 5 للادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب: $kd(t)/td=syt$

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-78،

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] أشواق بن قدور مرجع سبق ذكره، ص 86

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدي الطويل، و منه فإن المتغير ما تمثل كل من العرض و الطلب و يمكن كتابتها :

$$d f(t)/dt=Nl$$

و إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل ب At بزيادة آسية، فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كآتي: $= Sf(k_t) - (nf)\ k_t$

ثانيا: عرض النموذج

دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج كل من الإنتاج (Y) ، رأس المال(K)، العمل(L)، ومردودية العمل()، إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطي بالعلاقة التالية:**Y=F(Kt, Lt, At)**

tتمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة. و يتغير الإنتاج في الزمن وفق لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق لكميات المعطاة من رأس المال والعمل و التي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني (A).

كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل و راس المال يؤولان إلى الصفر (على التوالي) أي :[1]

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K \longrightarrow \infty \qquad L \longrightarrow \infty$$

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K \longrightarrow 0 \qquad L \longrightarrow 0$$

$$x = \frac{dk}{dt}$$

[1] صدر الدين صوايلي " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجائر، 2006 ص 18

القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال : تتمثل هذه القاعدة في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات حيث انه بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات فيمh و معطاة، يرجو قيمة واحدة K >0 توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل إدخارs ، و إذا رمزنا لها ب :K (s)

مع dK*(s)/sd، وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو:

C*=(1-s)+(K*(s))

مما سبق يمكن إستخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد الموافق معطي ب: **Cor=f(Kor) -(h+)**

حيث Kor تمثل قيمة.... التي توافق القيمة العظمى ل C^*. و إذا قمنا بتوفير نفس القية المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة العظمى هي :Cor:[1].

ثالثا: نتائج نموذج سولو:

من خلال النموذج يمكن استخلاص مستوى التوازن طويل المدى :[2]

- نسبة رأس المال على العمل الإنتاج والاستهلاك للفرد تثمر بالمقدارλ ؛
- المتغيرات على مستوى رأس المال الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدلλ+h
- معدل الأجر $e^{\lambda t}$ (K*) –k* f(K*) ينمو بمقدارλ .
- مردودية رأس المال تساوي f(k*) وهي ثابتة .

بالإضافة إلى أن معدل النمو طويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله ديناميكية الانتقالية (Dynaligue de transition) أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد أخر.

[1] صدر الدين صوايلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 89.

حيث أنه بقسمة المعادلة Kd (t) /dt =fs [K(t)] −(h +λ) K(t)

تحصل على معدل نمو رأس المال Kg. Kg =[Kd(t)tdJ/K .

= (s.f[K(t)]) - (h+λ)

و منه فإنه لما تكون K مرتفعة نسبيا فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال f(K)/K تكون نسبيا منخفضة، غيرأن s.f(k(t). نسبيا مرتفعة و الاستثمار الخام لوحدة رأس المال Kg و بالتالي فإن معدل النمو n+ ينخفض معدل الفعلي قيمة ثابتة K راس المال لكل عامل هو نسبيا مرتفع و يؤول إلى حالته النظامية، وبنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال إبتدائي يفوق الحالة النظامية أي K^* > k(0)، فإن معدل نموه ينخفض في الزمن. **رابعا: نموذج سولو مع التقدم التقني.**

إن النموذج الأول لسولو لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة و لتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام F(k.L) يمكن النظر إلى التقدم التقنيA على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

تعطى دالة الإنتاج الكلية لهذا النموذج بالصيغة التالية:(Y=F= (K.A.L

يتطلب ثبات نسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج الفرد للتقدم التقني(F(K، ونسبة راس المال الفرد للتقدم التقني K حيث يمكن أن تكتب$Y=F^{\alpha} A^{(1-\alpha)}$

α تمثل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.

و يمكن كتابة شروط التوازن في السلع على النحو التالي | $KG= [sk^{\alpha-1}$ -(n+g+d) :

توضح هذه المعادلة أن معدل النمو المتوسط مرجح بمعدل رأس المال بنسبةα و بمعدل نمو التقدم التقني بنسبة (α -1)و هذا ما يدل على أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هو التقدم التقني.[1]

خامسا: إنتقادات نموذج سولو

$\frac{k}{l}$

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو نجد:[2]

- إهمال أثر التقدم التقني رغم أهميته الكبيرة؛
- إستحالة كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد؛
- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على مدى تأثير نسبة .

بالإضافة إلى هذه الانتقادات هناك إنتقادات أخري منها:[3]

- أهمال سولو مدى تأثير الاستثمار على النمو؛
- إفتراض الاقتصاد مغلق وسيلة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون إبتعادا في البلدان المتخلفة.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ص ص 110-112.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن جملة من العوامل ترتكز في الأساس على عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل، رأس المال و التكنولوجيا حيث يكون لهذه العوامل تأثير على حجم الناتج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية و فقط لان التكاليف البيئية و الصحية تكون في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و إنطلاقا من نظريات نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها و تفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، حيث ركزت النظرية التقليدية لنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكيتريين متمثلين في نموذج هارد دومار، إلا أن التحليل الكيتري ونظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو.

الفصل الثاني: انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى التحديات الكبرى لتطور الدول النامية والتخلص من التخلف لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وفي سبيل ذلك رسمت البيانات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها و توجهاتها الجميع الموارد لتحقيق ذلك.

ففي الجزائر و لتدارك ذلك التأخر الحادث في النمو الموروث على الأزمة الاقتصادية والمالية و السياسية و كذا الأمنية التي مرت بها البلاد ومنذ 2001 اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وكذلك عبر برامج تنموية انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، مرور بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخرا البرنامج الخماسي، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك من خلال المبحث الأول، أما في المبحث الثاني ستتناول البرامج التنموية الممتدة من الفترة 2001-2014 وفي المبحث الثالث نعين فيه أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر اهتماما كبيرا، حيث مر مجموعة من المراحل وذلك خلال فترة الانتقال من الاقتصاد الوضعي إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تميزه بمجموعة من الخصائص والمؤشرات التي تساعده في الرفع من معدلات النمو الاقتصاد.

المطلب الأول : مراحل تطور النمو الاقتصادي :

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات وهي :

1- مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي من 1962 – 1988 .

2- مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي بين 1989 – 2000

3- مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014 .

أولا : مرحلة الإنتظار و التصنيع من 1962 - 1988 :

عرف النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة فترتين :[1]

1-1 مرحلة الانتظار 1962 1966 : عرفت الجزائر نمو متدنيا (6819) لأنها كانت حديثة الاستقلال كما انسمت بضعف مقوماتها المالية، وكذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي ، وسرعان ما ارتفعت نسبة تأميم الأراضي المعمرين سنة 1963 حيث تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر وفراغ في النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه .

1-2- مرحلة التصنع من 1967-1988 : في هذه المرحلة شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها توثر على الطلب العالمي، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب (49،47 %) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 انخفض إلى 7،90 % و التي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و أسعار

[1] - كرباني بغداد ، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي2005، ص 2

النفط التي بلغت مستويات قياسية و لكن هذه الأسعار الهارت خلال أزمة 1986 المالية، مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى والي 0.4 % بالإضافة إلى سنتي 1987-1988 و التي كان فيها انخفاض ملحوظ في معدلات النمو قدرت ب (0.7%) و (-1%)على التوالي مما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي في الجزائر.

ثانيا- مرحلة الإصلاحات و التعديلات الهيكلية من 1989 إلى 2000 :

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر بثلاث مراحل أساسية :[1]

1- مرحلة الإصلاحات المحتشمة : نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصل معدل النمو عام 1989 إلى 4.4% بالإضافة إلى سنة 1990 انخفض مقارنة ب 1989 إلى 4% .

2- مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح من 1992 - 1993 : خلال هذه الفترة طبع مسار الاصطلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في وقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات ، إذ زاد الاستهلاك الحكومي الذي وصل إلى 2% من الإجمالي الناتج المحلي وهبط الاستثمار بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدر 100% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992 – 1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة الشد المالي مما أثر على التطورات النقدية و نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية والهيار أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993 (1.2%) .

3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-2000 :تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الاقتصادي الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من 1987 إلى 1994 ، باستثناء سنة 1989 ينمو قدره 4.4% و نمو بمعدل 5.1 % سنة 1998 وان كان النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر.

[1]طاوش قندوسي ، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970) 2012) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014 ص ص 83 84

وبعدها عاود انخفاض مجددا سنتي 1999 و2000 إلى مستوى 3.2% و2.2 % على التوالي ، ومن أسباب الانخفاض هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما خاصا ويتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال الفترة، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي المحروقات 2.5% ومتوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2.2 % وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

ثالثا : مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 :

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية ، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام 28.31 % سنة 2003 وكان معدل النمو الاقتصادي هو 6.8% وبالنسبة لمرحلة 2005-2009 فان معدلات النمو تراجعات وكذا في مرحلة من 2010 - 2014 حيث وصل إلى 3.3% وسنتطرق له بالتفصيل فيما بعد.

المطلب الثاني : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

مستوى نمو غير كافي : أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كافي من أجل :

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان .
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرتهم على خلق وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وإن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة و كلفتها الزهيدة.

[1]النمو الاقتصادي، "منتدى لمدية"، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عن الموقع : مارس Google.123.ST/542-topic2015

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

-ضعف نمو الإنتاجية : إن مستو النمو و نوعية تحددها إنتاجية العمل ورأس المال ، لكن العلاقة بين الإنتاج و الوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال فحصيلة العشرية الممتدة بين 1967-1987 أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1994، و حسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبا (-4.3% عن كل عوامل) خلال الفترة الممتدة (1995-1999) غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية و التسيير والثقافة الاقتصادية و عبئ القطاع الموازي.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1995 -2000 :

يوجد نوعان من المؤشرات الإقتصادية لنمو منها مؤشرات التوازن داخلية ومؤشرات التوازن الخارجية سنوجزها فيما يلي :

أ/ مؤشرات التوازن الداخلي :

أولا : النمو الاقتصادي : عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة ، وذلك راجع بالأساس إلي عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع النمو الاقتصادي ، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، والذي كانت أولوية إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

الجدول (1) نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995 -2000

(الوحدة %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج الحقيقي	3.2	3.2	1.1	5.1	3.2	2.2

المصدر: كريم بود خدخ ، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر" ،رسالة الماجستير جامعة الجزائر، 2010، ص83

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة سنتي 1995-1996 قدرب 3.2 % وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات والموارد المتاحة ، وعرف معدل النمو الاقتصادي المخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1% ثم شهد ارتفاعا كبيرا في سنة 1998 وصل إلى 5.1% ثم عاود الانخفاض إلى 2.2% سنة 2000.

الجدول (2) : تطوير النمو الاقتصادي خارج المحروقات و في قطاع المحروقات 1995-2000 .

(الوحدة %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	4.4	3.6	6	4	6.1	4.9
خارج قطاع المحروقات	3.5	3.1	1.3	5.7	1.7	0.8

المصدر: كريم بود خدخ ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر "رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر 2010 ، ص84

من خلال الجدول نلاحظ أن النمو الاقتصادي لقطاع المحروقات في تذبذب بنسبة معتبر ، حيث بلغ أعلى ارتفاع له سنة 1999 ب: 6.1% و هذا ما يبرز لنا أن قطاع المحروقات هو المصدر الرئيسي للنمو خلال تلك الفترة . أما فيما يخص قطاع خارج المحروقات في تذبذب ، وذلك لارتكاز السياسة الاقتصادية للجزائر على العمل قصد الحد من عجز ميزان المدفوعات و ميزانية الدولة .

ثانيا : البطالة: و تعبر عن معدل البطالة في الجدول التالي:

الجدول (3) : تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1995-2000 .

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.3

المصدر: أمين شفير ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر - "رسالة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2001، ص 205.

من خلال الجدول يجد أنه قد سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير و مستقر في آن واحد خلال الفترة 1995-2000 وذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي أوصلت الجزائر إلى حالة إيقاف المدفوعات ما تطلب منها طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي أقر برامج لهدف بالأساس إلى الحد من التوظيف في القطاع العام الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمالة رفقة قطاع الخدمات وذلك ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا : التضخم و معدلات الفائدة.

1- التضخم تعبر عن معدلات التضخم في الجدول التالي:

الجدول (4) : تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000.

(الوحدة %)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	30	5	4	3	2	0

المصدر: أمين شفير الإصلاحات الاقتصادية وآثارها علي البطالة و التشغيل حالة الجزائر "رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص205.

شهدت معدلات التضخم خلال الفترة 1995-2000 انخفاضا واضحا ، حيث أنه و بعد أن قدرت ب 29.8% سنة 1995 النخفض مع تتابع السنوات لتصل الى 0.3% سنة 2000، وذلك ناتج عن السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد . من معدلات التضخم المرتفعة.

02 - معدل الفائدة

الجدول (5) : تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995-2000

(الوحدة: %)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات الفائدة على الإقتراض	20	18	13	12	11	10
معدلات الفائدة على الإيداع	15	13	10	9	7	7

المصدر: كريم بود مدخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر" رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ،ص85

وقد سارت معدلات الفائدة في نفس اتجاه تطور معدلات التضخم خلال الفترة المعينة ، سواء كانت معدلات الفائدة على الاقتراض أو على الإبداع، لكن معدلات الفائدة الحقيقية عرفت سنتي 1965 ،1996 مستويات سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، و واصلت الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2000 إلى 10% بالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض ، و6 % بالنسبة لمعدلات الفائدة على الإيداع.

رابعا : توازن الميزانية العامة :

الجدول (6) الإيرادات والنفقات توازن الميزانية 1995-2000.

(الوحدة: %)

المؤشرات / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات	30	32.1	33.4	27.4	29.4	38.5
النفقات	31.4	29.2	31	31.2	29.9	28.8
توازن الميزانية	17.6	21.7	19.9	12.9	17.9	28.5

المصدر: كريم بود حدخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر" رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ،ص85

شهدت الميزانية العامة على طوال الفترة 1995-2000 تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت الى نسبة 28.5 % سنة 2000 و كذلك بالنسبة للإيرادات و النفقات التي عرفتا أعلى نسبة 38.5% 31.4 % على التوالي.

ب مؤشرات التوازن الخارجي :

أولا : الميزان الخارجي:

الجدول (7) الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000

(الوحدة = مليار دولار)

الؤشرات / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	13.25	13.82	10.82	12.32	21.68
الواردات	9.09	8.13	8.63	8.96	9.43
رصيد الميزان التجاري	4.16	5.69	1.51	3.36	12.34
رصيد ميزان المدفوعات	-2.09	+1.16	-1.74	-2.38	7.58

المصدر: كريم بود خدخ ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر "، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ، ص85.

شهد الميزان في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى التذبذب الذي سجلتها الصادرات بسبب تقلبات سعر النفط الجزائري خلال نفس الفترة انطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي 98% من إيرادات الجزائر.

ومن جهة أخرى فان رصيد ميزان المدفوعات سجل في الغالب خلال الفترة 1996-2000 عجزا خلال سنوات 1999،1998،1996 قدر ب 2.9 1.7 و 2.38 مليار دولار على التوالي و بعدها شكل ارتفاعا معتبرا وصل إلى12.34 سنة 2000

ثانيا : سعر الصرف

الجدول (8): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000

(الوحدة %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47.6	54.7	57.6	58.7	66.5	75.5

المصدر: علي بن بلعزور، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية "ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر 2004.

عرف سعر الصرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ارتفاعا أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1995-2000 ما يقارب 58.6% ، وذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار لتخفيف قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية و زيادة ميزاتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينات ، و ذلك بناءا على تعليمات صندوق من خلال برنامج التعديل الهيكلي

الممتد على طول الفترة 1995-1998.

ثالثا : احتياطي الصرف و الدين الخارجي:

الجدول (9) : احتياطي الصرف و الدين الخارجي 1995-2000

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف	-	4.2	8	6.8	4.4	11.9
ديون متوسطة وطويلة الأجل	31.3	33.2	31	30.2	28.2	25.1
ديون قصيرة الأجل	0.2	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
إجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5	5.1	4.5

المصدر : بلعزور بن على محاضرات في النظريات و السياسة النقدية "ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر 2004.

من خلال الجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة 1996-2000- سجل احتياطي الصرف في المتوسط ما مقداره 7.06 مليار دولار وجاء تطور احتياطي الصرف في نسق تطور سعر النفط الجزائري بحكم أن غالبية صادرات الجزائر عبارة عن محروقات ، و قد تراوح ما بين صعود وهبوط انعكس على تطور حجم الدين الخارجي لنفس الفترة و أدن قيمة له سنة 2000 بقيمة 25.2 مليار دولار، فيما سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي استقرارا عند مستوى منخفض على طول الفترة 1995-2000 بلغ المتوسط 4.5 مليار دولار و ذلك راجع بالأساس إلى إعادة جدولة الديون خلال الفترة مع دالي نادي لندن و نادي باريس.

المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال : (2001-2014).

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون تطلعات ، صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية وعودة النمو الاقتصادي الايجابي ، إلا أنها أغلقت العوائق الجذرية للنمو اقتصادي ولهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة لهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق و تحسين منظومة إدارة الحكم و كفاءة الإدارة ، و لقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 و ما تبعه من تحسين في معظم القطاعات الاقتصادية ، كل هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

المطلب الأول : محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي و نتائجه.

جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا و مضمونا ، مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية ، المالية والاجتماعية وكذا عقب بداية الانفراج في أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة ، وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت ب 7.5 مليار دولار أي ما يقابل 525 مليون دينار جزائري موزعة كما يلي:

الجدول (10): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

(الوحدة: مليار دج %)

السنـوات	المبالغ المالية (ملياردج)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

المصدر: فوزية خلوط : "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة" ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد 20 فيفري ، ص 99

من الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المالية المخصصة خلال 2001-2002 و هذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي ، وفي سنة 2003 نلاحظ انخفاض قيمة المبالغ المخصصة ،أما في 2004 انخفضت قيمة المبالغ لتصل 20.5 مليار دج.

الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في أهداف نوعية وأخرى عملية .

1 - الأهداف النوعية : تتمثل في :[1]

- تحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة؛
- تطوير المنشآت الصحية و المرافق الجوارية ؛
- إصلاح و توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و تطويرها؛

[1] عمار عماري ، وليد عمادي، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر "الملتقى الدولي حول : "تقييم آثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 - الجزائر ، يومي 11| 12 مارس 2013، ص ص 6،7.

- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية و هذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

2- أهداف عملية: تتمثل في أربعة أهداف هي:[1]

- دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة ، الصيد والوارد المالية من خلال العمل على استغلال الموارد المالية المتاحة على طول الساحل الجزائري ؛
- ركز البرنامج على توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسة من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؛
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليار دينار موزعة على الهيئة تجهيزات الهيكلية للعمران، وإعادة إحياء فضاءلت ريفية في الجبال ، الهضاب العليا و الوحدات ؛
- كما اهتم البرنامج بالمنشات القاعدية ، والعمل على تقوية الخدمات العالمية و تحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني : خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تتمثل خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:[2]

- تم تكييف البرامج وفقا للظرف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر ، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج. من خلال التكفل الشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001 ؛

[1] سامية بزازي خير الدين معطى الله ، البرامج المصموية وآثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001 2004 ، الملتقى الدولي حول تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلو الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة سطيف 1 الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013 ، ص4

[2] مبارك بوعشة، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية"، الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و إنعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، أيام ، 11-12) مارس 2013، ص 4

- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية و منها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية ولهيئة المناطق الصناعية ..... الخ.

- إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسة تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي ، و قطاع الطاقة و القطاع الاقتصادي ..... الخ.

الفرع الثالث : محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول (11) مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج %)

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (مليار دج)					مجموع رخص البرنامج %
السنة	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.3	22.5		65.4	4.12
تنمية المحلية و البشرة	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر : كمال الدين فراس محمد بن عيسى آثار الإنفاق العام على الدخل و التوظيف و توزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر خلال 2001-2004 ، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 الجزائر 11-12) مارس 2013 ، ص4

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي هذا الشكل هو الذي تم اعتماده و عرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المنعقد خلال شهر أفريل 2001.

1-دعم الإصلاحات :

قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات ب45 مليار دينار على امتداد أربع سنوات و هو ما يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و هو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالة ، على هذا الأساس فإن الإجراءات

المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي لهدف إلى إعادة هيكلة و تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

2- دعم النشاطات المنتجة : يتضمن دعم النشاطات المنتجة تدعيم قطاعي الفلاحة والصيد البحري و الموارد المالية ، وذلك بالاعتمادات مالية معتبرة مقدرة ب 65.4 مليار دينار.

2-1 القطاع الفلاحي : كان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أثر بالغ في تحسين البرنامج ، والجدول المالي يوضح تطور المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2001-2004.

الجدول (12) : تطور بعض المنتجات الفلاحية جلال الفترة 2001-2004

(الوحدة: مليون قنطار)

	2001	2002	2003	2004	المتوسط
الحبوب	26.57	19.51	42.30	40.31	32.27
البطاطا	9.67	13.37	18.80	20	15.46
البقول الجافة	0.38	0.43	0.60	0.58	0.50
الخضر الطازجة	23.95	25.04	26.41	36	27.86
الزيتون	2	1.92	1.68	4.69	2.57

المصدر: آمال حتفاوي ، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح "، الملتقى الدولي حول : "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال 2001-2004 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، يومي 11،12 مارس 2013 ، ص8

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الفلاحة شهد تطور كبير في منتوج الحبوب الذي وصل إلى 40.3 مليون قنطار سنة 2004 تليه الخضر الطازجة بكمية وصلت إلى 36 مليون قنطار ، بينما البطاطا والبقول الجافة كانت ضعيفة نوعا ما.

2- الصيد و الموارد المالية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة وموردا هاما للثروة إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي.

إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى:[1]

[1] كريم زمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009 ، مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية، العدد التاسع، جامعة بسكرة ، جوان 2010، ص 201

- تخصيص موارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري و يعتبر الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج؛
- أنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات ، بفتح فرع التعاون الفلاحي لدى الصندوق الذي يتمتع بشبكة صناديق الواقعة على مستوى مراكز وتربية المائيات؛
- إدخال الإجراءات حبائية و جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- معالجة ديوان المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين بالمبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

- الجدول التالي يلخص المحتوى المادي و تكلفة المشاريع خلال فترة تطبيق البرنامج.

الجدول (13) توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية.

البرنامج	**المحتوى المادي**	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300 وحدة	%1.0
الصيد التقليدي	تحديث 750 وحدة	%0.8
السواحل الحوضية	تهيئة 29 موقع	%0.3
الصيد في الأعماق	إنشاء 168 وحدة	%1.9
تربية الأسماك		%0.8
المجموع		4.8

المصدر : عياش بولحية، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"، مذكرة الماجيستير، فرع : التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة الجزائر (3)، 2011، ص 74.

-3- التنمية المحلية و البشرية : و تتضمن ما يلي:

3-1 التنمية البشرية : لاشك أن الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية البشرية منذ الألفية الثالثة بالغة الأهمية لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الإعتمادات المالية التي رصدت عبر مختلف برامج التنمية ، غير أن تتبع تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

ومع بداية الألفية اعتبر برنامج الأمم المتحدة الجزائر من بين الدول ذات التنمية البشرية إذ تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج. [1]

3- التنمية المحلية: و تكمن في البرامج التالية:[2]

إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج ، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات:

- التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للموطنين ؛
- إن البرنامج يتضمن المجاز مخططات بلدية موجهة أغلبها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني ؛
- إنهاء المشاريع المرتبطة بالطرق تطهير الماء والمحيط ، وكذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية للاتصال و تشجيعها كلها على استقرار ورجوع السكان ، و لا سيما منها المناطق التي مسها الإرهاب؛
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة ، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

[1] عياش بلعاطل ، سميحة نوي ، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2004، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر يومي 11،12 مارس 2013.

[2] Blan du programme de soutioen de la relance économique, septembre, 2001à decembre 2003,p6- 7

الجدول التالي يوضح القطاعات المستفيدة من التنمية المحلية:

الجدول (14): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية .

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
مخططات التنمية للبلدية	4	13.0	16.5	-	33.5
الري	1.7	7.4	1.5	-	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	-	5.5
البريد و المواصلات	-	6	6	-	14.6
هياكل قاعدية طرقية	13.0	-	-	-	13.0
منشآت إدارية	5.7	5.2	5.2	-	16.9
المجموع	28.9	31.2	31.2	0	97.0

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) عن الموقعwww.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.htm

نلاحظ من الجدول أن المخططات البلدية للتنمية خصص لها أكبر مبلغ قدر ب 33.5 مليون دج لتصليح طرق البلدية و الولائية و المياه شبكات التطهير، أما فيما يخص قطاع الري ، الهياكل القاعدية ، الطروقية ، البريد والمواصلات و المنشآت الإدارية منحت لها مبالغ معتبرة تراوحت بين 16.9 و 13 مليون دج ، أما بالنسبة للبيئة فكانت5.5 مليون دج و هذا الحماية البيئة والمحيط.

3-3 التشغيل و الحماية الاجتماعية :

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان التشغيل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلافا ماليا يقدر ب 16 مليار دج ، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة أما هذه البرنامج شأنها أن تسمح بعرض إضافي ب: 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة لتلك الفترة ، أما عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا و إعادة الاعتبار للمؤسسات

المتخصصة و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي 0.7 ملايير دج للبلديات المحرومة و أخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.[1]

و الجدول التالي يوضح العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج .

الجدول (15): توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالشغل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2.36	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	3.5	6.0	4.5	3.0	17.5

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)..www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.htm

نلاحظ من خلال الجدول أن العمليات الخاصة بالشغل و القرض خصص لها أكبر مبلغ وذلك لتدعم الأعمال الكبرى والتي تتطلب تشغيل أكبر حجم من اليد العاملة ، أما فيما يخص العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية فإنه يتعلق بنشاطات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع.

وفي ظل تدعيم القرض كانت مساهمة البنوك العمومية في تمويل مختلف المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2004، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] عمر عبود : "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "، الملتقى الدولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات تنظيم كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر 2007، ص5

الجدول (16) حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة (2000-2004).

البنوك العمومية	حجم التحويل (مليار دينار)	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
CAP	80,4	1577	33384
BNA	22,1	963	15343
BEA	28,5	799	8350
BDL	8.9	460	4730
BADR	149.7	50961	218985
المجموع	289,6	54260	280792

المصدر: سامية بزازي، خير الدين معطى الله ، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2004"، الملتقى الدولي حول : تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001- 2004 "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ، يومي 11-12 مارس 2013، ص 8

من خلال الجدول يمكن القول أن البنوك العمومية ساهمت بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة في الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة، وقد بلغت حجما معتبرا حيث بلغ حجم القروض بين 2000-2001 ما مقداره 42 مليار دج ، ليتطور بين سنتي 2000 و 2002 إلى 68 مليار دج ، و بين سنتي 2002 و 2003 ليصل إلى 17 مليار دج ، و أيضا بين سنتي 2003-2004 ليصل إلى 182 مليار دينار حتى يصل سنة 2004 إلى 289،6 مليار دج.

-4 الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية

خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج مبلغ يقدر ب 210،5 مليار دج ، وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر سنة 1986 و السياسات التقشفية التي اتبعتها الحكومة في فترة التسعينات و التي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية.

و تتمحور حول محالين أساسيين هما :[1]

4-1 التجهيزات الهيكلية : يتعلق بانجاز عدة مشاريع ترمي لترقية الإطار المعيشي للمواطنين حيث خصص له غلاف مالي قدر ب: 142،9 مليار دج و الذي وزع وفق التالي:

- البنية التحتية للمياه 313 مليار دج؛
- البنية التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج؛
- الاتصالات السلكية واللاسلكية 546 مليار دج؛
- الأشغال العمومية 453 مليار دج؛
- تأمين نقاط دخول الموانئ والمطارات 17 مليار دج.

4-2 إحياء المناطق الريفية في الجبال والهضاب العليا و الواحات:

فقد خصص له 67،6 مليار دج (المحيط 61 مليار دج ، طاقة 16،8 مليار دج ، الفلاحة 9،1 مليار دج، السكن 35،6 مليار دج)

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و نتائجه 2005-2009.

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي ، وهو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 ، و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005-2009

[1] عبد الرزاق مدوري، عرض و تقييم البرامج الإستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر "نظرة تحليلية"، الملتقى الدولي حول : "تقييم) الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2004 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، يومي 11-12 مارس 2013، ص 12

الفرع الأول: أهداف البرنامج.

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي [1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج ؛
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة و المنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي و البنكي ؛
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه ما يلي :[2]

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب ، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 373مليار دج.

[1] أنيسة عثماني، لامية بوحصان : "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر " الملتقى الدولي : "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2013-2004"، كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ، يومي 11 - 12 مارس 2013، ص 9

[2] مبارك بوعشبة ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- برنامجا تكميليا خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج ؛
- برنامجا تكميليا من 270000 سكنا موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ . 800 مليار دج؛
- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيادة العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2009 .

الفرع الثالث محاور البرنامج التكميلي:

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في محاور رئيسية ممثلة في الجدول التالي:

الجدول (17) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج، %)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة%
تحسين ظروف المعيشة	1908،5	45،4
تطوير المنشآت الأساسية	1703،1	40،5
دعم التنمية الاقتصادية	337،2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديات	203،9	4،9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1،2
المجموع	4202،7	%100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على الموقع:

http://wwwpremier-ministèr,dz,cousulté05/03/2015

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو يبرز من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي في شكل المحاور التي يشملها .

-1- تحسين ظروف معيشة السكان: بمثل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب45.4% (1908،5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية ، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل و من ثم على حركية النشاط الاقتصادي ، و لقد وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات او كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) ، ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليارد ج) في شكل إنشاء مزيد من المدارس قصد تحسين ظروف التمدرس ، و تأهيل المرافق التربوية و المنشآت الثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوي الجامعة الجزائرية. [1]

2- تطوير المنشآت القاعدية : احتل هذا المحور المرتبة الثانية بنسبة 405% من اجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ، و هذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة للقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية حيث وزعت هذه القيمة (17031) مليار دج على أربع قطاعات فرعية كما يلي :

- النقل (700 مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج) الماء (سدود وتحويلات)(393مليار دج)، لهيئة الإقليم (10،15 مليارد ج)؛
- نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

3- **دعم التنمية** : يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية هي :[2]

الفلاحة و التنمية الريفية : حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج ، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

[1] سهام قرقور سلمى حناشي : "مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغير الها حالة الجزائر "، مذكرة الماجستر، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قائمة 2013، ص 121

[2] صالحي ناحية، الباش فتيحة ، مرجع سبق ذكره اص من 98.

الصناعة : حيث خصص لهذا القطاع 13،5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية و كذا تطوير الملكية الصناعية.

ترقية الاستثمار : حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و لهيئة المناخ لجلب الاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية.

- **الصيد البحري** : حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري. السياحة خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج هدف إنشاء 42 منطقة نة توسيع سياحي.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية**: إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل ، و كذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري ، خصصت الدولة لها ما قيمته 4 مليار دج.

البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال : خصص لها مبلغ 16.3 مليار دج لأنه يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنه 61 محطة أرضية.

العدالة : حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس ، حيث يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

- **الداخلية:** و الغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية ، وذلك بمبلغ 64 مليارد ج .

التجارة : إذ أنه وقصد تحسين القضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، خصص له مبلغ 2 مليار دج ،وجاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف بغرض تحقيق جملة من الأهداف لوسيطة و هي :

- انجاز مخابر مراقبة النوعية.؛
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية ؛
- انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب بالخصوص ، وذلك بغلاف مالي قدر ب 65 مليون دج.

المطلب الثالث : محتوى برنامج الحماسي 2010-2014

جاء برنامج الخماسي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين ، حيث خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر ب 286 مليار دولار ، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد شمل هذا البرنامج تحقيق ما يلي :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار ؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الفرع الأول : أهداف برنامج الحماسي 2010-2014.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :[1]

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل ؛
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد موارد بشرية مؤهلة و الضرورة لتنمية الاقتصادية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال و دعم تطوير البحث العلمي ؛
- تحسين إطار الاستثمار و محيطه ؛
- تطوير المحيط الإداري و القانون القضائي للمؤسسة ؛
- مواصلة التجديد الفلاحي ؛

[1] محمد بو هزة ، صباح برازج اثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009" الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2013-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 الجزائر ، يومي 1211 مارس 2013، ص 21

- تنمية القدرات السياحية والصناعية التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

الفرع الثاني : خصائص برنامج الخماسي.

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد مبلغ 150مليار دج ، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية ، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنه الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بأملاك ت العمومية من خلال[1] :

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع لم تنتهي الدراسات فيه و لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه؛
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع الوزارة المالية؛
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معد من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاء العقاري مطلوبة لانجاز برنامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفاقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية ؛
- تدعيم أدوات الدراسات و الانجاز.

الفرع الثالث : مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق مايلي :

الجدول (18) مضمون البرنامج الحماسي (2010-2014).

[1] أبو عشة مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص ص 18،19.

(الوحدة مليار دج %)

المحاور	المبلغ	النسبة %
التنمية البشرية	9903	45،42
المنشآت القاعدية	8400	38،52
التنمية الاقتصادية	3500	10،05
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	6،01
المجموع	22053	100

المصدر: من إعداد الطالبتين من بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج تتمثل في :

ما يخصص هذا البرنامج لقطاع التنمية البشرية من خلال :

- ما يقارب 5000 منشأت للتربية الوطنية ، 600 ألف مكان بيداغوجي جامعي ، 400 ألف مكان إيواء للطلبة أكثر. من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين ؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها : 172 مستشفى ، 45 مركب صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة ، توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي :
- أكثر من 500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة ؛
- و كذا برامج هامة لقطاع المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال .

خصص لبرنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية و تحسين الخدمات العمومية و ذلك على الخصوص :

- أكثر من 3100 مليار دج مخصصة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ ؛
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل ؛
- ما يقارب 1800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحسين إمكانيات و خدمات الجامعات المحلية و قطاع العدالة.

وعلاوة على حجم النشاطات التي إستفياد بها أداء الانجازات الوطنية يخصص لهذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج يتم رصدها للاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

- أكثر من 100 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية و الريفية ؛
- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ؛
- تستفيد التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البترو كيماوية .

وعلى صعيد آخر خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآتي من خلال المنظومة الوطنية للتعليم و في المرافق العمومية.

المبحث الثالث: تقيم البرامج التنموية في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001-2014.

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الخلي في الدعم الذي توله الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وهي برامج تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية .

و سنتناول أثر كل برنامج على النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 .

المطلب الأول : أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي 2001-2004

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعينة حوالي 4،8%.

الجدول التالي يوضح معدلات النمو الحقيقي لهذه الفترة.

الجدول (19): تطوير معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

(الوحدة: %)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5،2	5،9	6،2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1,6	3،7	8،8	3،3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2،6	6،9	6،9	5،2

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية مارس 2009، ص15 .

من الجدول نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003 والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن .

ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي لتحسين في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 حيث انتقل من 1.6 لسنة 2001 إلى 8.8% لسنة 2003 ليعاود الانخفاض إلى 3.3% سنة 2004 ، وفي حين معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001 - 2004 قدر ب1،2%.

أولا : القطاعات الاقتصادية :

من ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعينة كما يلي:

الجدول (20) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001-2004.

(الوحدة: %)

القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	34،15	32،65	35،56	37،72
الزراعة	7.74	9.22	9.81	9.44
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31
البناء و الأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26
الخدمات	21.80	22.24	21.19	20.08
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08

المصدر: صالحي ناحية ، مختاش فتحية ، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام"، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر أيام 11- 12 مارس 2013 ، ص10.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خصص لكل قطاع مايلي:

1/القطاع الزراعي : حصل القطاع الفلاحي على مبلغ 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة ، وقد حقق هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا وذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية حيث سجل ما يقارب 7.74% سنة 2001 إلا أنه ارتفع سنة 2002 إلى حدود 9.22% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع ، ونظرا لتحسن الظروف المناخية إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 9.81% و عاود الانخفاض إلى 9.44%.

2/ قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام ، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45% و 6.31% سنة 2004 و هذا راجع لعدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية حيث اقتصر دورها في دعم لهيئة المناطق الصناعية .

3/ قطاع البناء و الأشغال العمومية : يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة . من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذا شهد القطاع قفزة نوعية و هو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004 حيث انتقلت نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % إلى 9.06% إلى 8.47% ثم 8.26% في سنوات ،2001 2002 2003 2004 على التوالي.

4/ قطاع المحروقات : نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في 2001 كانت 34.15 % ثم انخفضت إلى 32.65% في 2002 و هذا راجع لانخفاض سعر البترول، و بعدها عودة الارتفاع إلى 37.72 % سنة2004.

5/ قطاع الخدمات : لقد كان لهذا القطاع ثاني أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام ، حيث ارتفع من 21.8 % سنة 2001 إلى 22.24% سنة 2002، بعدها انخفض ليصل إلى 21.19% سنة 2004 . بالإضافة إلى الأثر الايجابي على المؤشرات الاقتصادية .

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية : وتتمثل فيما يلي:

1- الاستهلاك :

الجدول (21) : تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر خلال 2001-2004.

(الوحدة مليار دج %)

المؤشرات السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستهلاك العام	624.6	700.4	777.5	847.5
الاستهلاك الخاص	1847.7	1988.0	2124.9	2358
التغير في الاستهلاك الخاص	11.49	12.13	11.00	8.93
التغير في الاستهلاك العام	7.78	7.59	6.88	10.88

المصدر: كريم بودحدح : "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 "، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، منشورة تخصص : نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة والي إبراهيم ، الجزائر ، 2009-2010، ص 212 .من خلال الجدول نلاحظ أن الاستهلاك الخاص شهد ارتفاعا ملحوظ طول الفترة المعنية حيث قدر ب68.93% خلال 2004 ، في حين قدر الارتفاع للاستهلاك العام في المتوسط ب 10.88% للفترة 2004.

2- الاستثمار ، الادخار ، معدلات الفائدة:

الجدول (22) : تطور الاستثمار ، الادخار و معدلات الفائدة خلال 2001-2004.

(الوحدة مليار دج، %)

المؤشرات السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار العام	47.4	48.8	48	48.2
حجم الادخار الوطني	1770.8	1812.7	2356	2865
معدلات الفائدة	15.8	13.8	13.3	10.5

المصدر: كريم بود مدح : اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، منشورة تخصص : نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة والي إبراهيم ، الجزائر ، 2009-2010، ص 213

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمار في تزايد مستمر خلال فترة البرنامج حيث كان يبلغ في 2001 حوالى 47.4 % ثم وصل إلى 48.2 % سنة 2004 ، أما فيما يخص الادخار فهو أيضا في ارتفاع حيث بلغ

1770.8 مليار دج سنة 2001 و وصل إلى 2865 مليار دج سنة 2004 ، أما معدلات الفائدة فهي في الخفاض حيث وصلت سنة 2004 إلى 10.5% و يرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الارتفاع في الناتج المحلي الخام.

أما فيما يخص النتائج المحققة في كل من إجمالي الصادرات والواردات بالإضافة إلى معدلات البطالة .

4 معدل التضخم :

الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة2001-2004

الجدول (23) : تطور معدلات التضخم خلال 2001-2004.

(الوحدة: %)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.2	4.2	2.6	3.6

المصدر: محمد بوهزة : صباح براج، اثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات كالدور للاقتصاد للفترة 2001-2009 ، الملتقى الدولي حول : "تقييم أثر برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 الجزائر ، يومي 12-13 مارس 2013، ص 16

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم شهد ارتفاعا في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% و ذلك راجع إلى تدهور القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ،أما في سنة 2002 نلاحظ انخفاض معدل التضخم حيث وصل إلى 1.42 %، ونلاحظ أيضا عودة معدلات التضخم في ارتفاع في السنتين الأخيرتين حيث وصل إلى 206% و 3.6% و هذا الارتفاع أدى الى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

5 / توازن ميزان المدفوعات :

يمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2002-2004 **الجدول (24) : تطور رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال 2002-2004.**

(الوحدة مليار دولار)

المؤشرات	2002	2003	2004
رصيد الحساب الجاري	4.36	8.84	11.2
رصيد حساب المال	-0.71	-1.37	-1.87
الرصيد الإجمالي	3.66	7.47	9.25

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2009، ص Banque D'algérie,raport2010.p70.15 .

خلال الجدول نجد أن رصيد الحساب الجاري في تزايد مستمر عبر الثلاث السنوات المذكورة حيث وصل إلى 11.2 مليار دج سنة 2004 ، وكذلك بالنسبة إلى رصيد حساب المال حيث وصل سنة 2004 إلى 1.87 مليار دج ، و بالنسبة إلى الرصيد الإجمالي فهو أيضا في ارتفاع إذ وصل إلى 9.25 مليار دج سنة 2004 وهذا يعني أن الميزان التجاري هو في تحسن مستمر.

6- الصادرات ، الواردات و معدلات البطالة :

الجدول (25) تطور إجمالي الصادرات والواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
إجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1
السلع	791.5	1011	1097	1357.2
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9
إجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9
المحروقات	1429	1441.9	1850.1	2286.3
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63

المصدر: صالحي ناحية ، معناش فتحية ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001- نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام"، لملتقى الدولي حول آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر بأيام 11-12 مارس 2013، ص 10

من خلال الجدول يجد أنه قد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تخفيف معدل البطالة ، حيث أنه انخفض من 27.30% سنة 2001 إلى 17.63 سنة 2004 ، أما فيما يخص الصادرات فنجد أنه قد حقق زيادة معتبرة حيث وصلت في 2001 إلى 1550.9 و استمرت إلى أن وصلت إلى 2462.9 سنة 2004 و هذا نتيجة زيادة كبيرة في المحروقات .

وبالنسبة للواردات كذلك سجل زيادة فيها حيث وصلت سنة 2004 إلى 1577.1 بينما كانت في 2001 إلى 930.7 و كذلك بسبب زيادة الكبيرة في السلع مقارنة مع الخدمات.

لكن الأثر الايجابي على حجم العمالة وانخفاض معدلات البطالة ، لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي بسبب أن طرف الجهاز الإنتاجي المحلي وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج.

المطلب الثاني : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على الاقتصادي (2005-2009).

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) لمواصلة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها و كذا القيمة الإجمالية لهذا البرنامج .

الجدول (26) : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

(الوحدة:%)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5.1	2	3.1	2.4	2.3

Source : World Bank,opcit.pa25.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادية فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005 2009 ، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 ، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 حيث قدرت ب10.5% و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .

أولا : القطاعات الاقتصادية :

يمكن إجمالها في القطاعات التالية ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (27) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009.

(الوحدة:%)

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	44.33	45.59	43.67	45.14	31.03
الزراعة	7.96	7.53	7.52	6.43	9.24
الصناعة خارج المحروقات	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72
البناء و الأشغال العمومية	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92
الخدمات	20.08	19.94	20.64	19.39	23.80
باقي القطاعات	14.91	13.76	14.24	15.71	19.29

المصدر : صالحي ناحية ، مخناش فتحية ، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام"، لملتقى الدولي حول تقييم أثر برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ، أيام 11- 12 مارس 2013، ص 10.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي: قطاع الزراعة: خصص لهذا القطاع ما قيمته 3000 مليار دج ، حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و بالغم من هذا إلا إن معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2003 2008 إلى أن شهدت تحسن سنة 2009 وصل 9.24% .

كما حقق المخطط في محال استحداث مناصب الشغل (2005-2009) عدد معتبر من المناصب ،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (28) عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

(الوحدة: مناصب شغل)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	ع
مناصب الشغل المستحدثة في إطار منجزة في قطاع الفلاحة	132.428	104.323	101.997	83.903	243.854	666.505
مناصب الشغل المستحدثة الإجمالية	684.561	861.688	899.654	1.124.761	1.459.898	5.030.582
النسبة %	19.34	12.11	11.34	7.46	16.70	13.25

المصدر : أمال جنفاوي ، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع و الطموح "، الملتقى الدولي حول تقييم اثر برنامج الاستثمارات العامة و العكاسالها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر أيام 11-12 مارس 2013، ص 12

شهدت الجزائر في 2009 فتح مناصب فلاحية معتبرة ، حيث انتقل عدد المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات سنة 2009، أي أكثر منها بحوالي 111.426 منصب شغل ، و هذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية الجيدة التي شاهدتها الجزائر في تلك السنة ، حيث حققت نموا في العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي كان معدل النمو الزراعي أهم المساهمين فيها .

2- قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متذبذبة في إجمالي الناتج الداخلي الخام ، حيث بلغت سنة 2005 نسبة 5.53% و وصلت بعدها الانخفاض حتى 2008 ، و بعدها ارتفعت و لكن بنسبة قليلة قدرت ب 5.72 % سنة 2009 ، وهذا راجع إلى عدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية ، حيث اقتصر دورها في دعم و لهيئة المناطق الصناعية.

-3- قطاع البناء و الأشغال العمومية : يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي حصلت على مخصصات مالية معتبرة و هو ما انعكس على القطاع خلال الفترة 2005-2009 إلى أنها كانت متذبذبة نوعا ما ، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2009 وصلت إلى 10.92 %.

4- قطاع المحروقات : نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 44.33% سنة 2005 ، ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 45.69%، أما سنة 2007 المخفضت إلى 43.67 % ثم تعود للارتفاع و الانخفاض بنسبتي45.14% و 31.03% سنتي 2008-2009 على التوالي و هذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية و اختلالات العرض و الطلب على البترول.

5- قطاع الخدمات : لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات حيث تلاحظ نسبة انتقال مساهمته من 2008% إلى 23.80 % في سنتي 2005-2009 ، هذا راجع إلى انفتاح مختلف الأسواق و تحرير مبادلات و زيادة وسائل النقل والاتصال .

و قد جاء الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة المتمثلة في :

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية : و تتمثل فيما يلي :

1- الاستهلاك :

الجدول (29) : تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2008 .

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستهلاك العام	865.9	954.9	1062.9	1464
حجم الاستهلاك الخاص	2553	2695.6	2984.1	3185.9
التغير في الاستهلاك العام	2.2	10.2	11.3	37.7
التغير في الاستهلاك الخاص	7.6	5.5	9.3	8

المصدر نبيل فليج: "دراسة تقييميه لسياسة لإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية لدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 9، 2013 ، ص49

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستهلاك العام والخاص في ارتفاع مستمر خلال هذه السنوات حيث وصل سنة 2008 إلى 1464 مليار دولار بالنسبة للاستهلاك العام و 3185.9 مليار دولار بالنسبة للاستهلاك الخاص.

2- الاستثمار الادخار، معدلات الفائدة :

الجدول (30) تطور حجم الاستثمار الادخار الوطني ، معدلات الفائدة خلال 2005-2008

(الوحدة مليار دج %)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
-حجم الاستثمار الصافي	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6
حجم الادخار الوطني	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8
معدلات الفائدة	6.05	6.2	1.8	0.5

المصدر: نبيل فليج : "دراسة تقييميه لسياسة لإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، الأكادعية لدراسات الإجتماعية و الإنسانية العدد 9، 2013 ،ص49

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم كل من الاستثمارات و الادخار في تزايد مستمر حيث بلغ أعلى ارتفاع لهما سنة 2008ب: 4113.6 و 6434.8 على التوالي ، أما فيما يخص معدل الفائدة نلاحظ أنه في الخفاض مستمر حيث كان سنة 2005 الى 6.5% و انخفض سنة 2008 إلى 0.5%.

3- التضخم :

ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (31) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009 .

(الوحدة: %)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74

المصدر: محمد بوهزة ، صباح براج، اثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009 "، الملتقى الوطني حول : "تقييم أثر برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 بالجزائر، يومي 12-13 مارس 2013، ص 16.

يبين الجدول أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر حيث بلغ أقصى ارتفاع له سنة 2009 بنسبة 5.74% و ذلك للتوسع في الإنفاق على أثر تفعيل حركية الاستثمارات و رفع الأجور.

4- توازن ميزان المدفوعات

يمكن تتبع الرصيد الإجمالي ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 ، من خلال الجدول التالي:

الجدول (32): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009 .

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الحساب الجاري	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41
رصيد حساب رأس المال	-4.24	-11.22	-0.99	+2.54	-3.45
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

المصدر: البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر، 2010 ،ص70

.www.Bank of Algeria .dz/rapport htn

من خلال الجدول نلاحظ أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في تزايد مستمر حيث كان 2005 بنسبة 16.94 وصل في 2008 الى 63.99% ، وبعد عدها شهد انخفاض حاد وصل 3.86 % سنة 2009 .

5- الصادرات والواردات و معدلات البطالة :

أما فيما يخص النتائج المحققة في كل من إجمالي الصادرات و الواردات بالإضافة إلى معدلات البطالة فيمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول (33) : تطور إجمالي الصادرات والواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

(مليار دج %)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الواردات	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	15531	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5
إجمالي الصادرات	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع أخرى	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	128.4	181.7	188.1	219	222.8
معدل البطالة	15.26	12.30	13.8	11.3	10.2

المصدر: صالحي ناحية ، مخناش فتحية ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام"، لملتقى الدولي حول تقييم أثر برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ، أيام 11- 12 مارس 2013، ص 10.

من خلال الجدول نلاحظ أنه قد ساهم برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) في تخفيف معدل البطالة ، حيث نجد أنه انخفض من 15.26 سنة 2005 ويواصل الانخفاض سنة بعد الأخرى حتى يصل إلى 10.2 % سنة 2009 .

أما فيما يخص الصادرات فنجد أنه قد وصلت إلى 3524.4 مليار دج سنة 2009 ، بينما كانت 4149.7 مليار دج سنة 2006 فهي في زيادة معتبرة و هذا نتيجة زيادة المحروقات .

أما بالنسبة للواردات كذلك سجلت زيادة حيث وصلت سنة 2009 إلى 3583.8 بينما كانت 1820.4 مليار دج و بسبب الزيادة الكبيرة في السلع و الخدمات.

المطلب الثالث : أثر تقييم البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي .

لمعرفة الانعكاسات البرنامج الخماسي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له ، والمتعلقة أساسا يرفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014

و الجدول التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة:

الجدول (34) معدل النمو الاقتصادي خلال 2010-2014

(الوحدة، %)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015 *	2016 *	2017 *
معدل النمو	1.6	3.6	3.3	2.8	3	3.3	3.5	3.5

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الواردة بقاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي.

htt://www.worldbank.org/en/publication global economic-prospects/data region=MNA.

تاريخ الاطلاع: 15/04/2015

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو في هذه الفترة متذبذب حيث قدر ب 1.6% سنة 2010 ليصل إلى 3.6% في 2011 ، وسنة 2012 تراجع ليصل إلى 3.3% و ثم استمر في الانخفاض إلى 2.8% سنة 2013 ، بعد ذلك عاود الارتفاع بداية من 2014 و هذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ، أما بالنسبة لسنوات التقديرية نلاحظ أنها في تحسن.

أولا : القطاعات الاقتصادية :

نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014 نجد أن معدل النمو في ارتفاع نسبي ومتقارب إلا أن هذا الأخير كان له أثر على القطاعات الاقتصادية و المؤشرات الاقتصادية ، و التي نوضحها فيما يلي :

الجدول (35) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2013.

(الوحدة: ملايير الدينارات)

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة	617.4	663.8	728.6	765.4
بناء و أشغال عمومية	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
قطاعات أخرى	7063.5	8429.5	9501.6	10365.3

المصدر: البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر 2014 ، ص26

تاريخ الاطلاع: 08/04/2015 .. www.Bank of Algeria .dz/rapport htn

تلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

1/ قطاع المحروقات : نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد من 2010 الى 2012 ليصل إلى 55364 مليار دج في 2012 و هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وعند انخفاضه سنة 2013 تراجع بذلك ليصل إلى49680.

2/ قطاع الفلاحة : إن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث كان 1015.3مليار دج سنة 2010 ليصل إلى 1627.8 مليار دج سنة 2013 نتيجة تحسن المناخ إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي.

3/ قطاع الصناعة : قيمة مساهمة قطاع الصناعة في ارتفاع في سنوات تطبيق البرنامج ليصل إلى 765.4 مليار دج سنة 2013 إلا أن قيمته ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة هذا القطاع .

4/بناء الأشغال العمومية : يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها البرنامج الخماسي 2010-2014 ، حيث انتقلت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 1257.4 مليار دج إلى 1620.2 مليار دج في سنوات 2013.2012.2011.2010 على التوالي.

أما فيما يخص باقي القطاعات نجد كذلك أنها في تزايد حيث كانت قيمة المساهمة 70635 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 10365.3 مليار دج سنة 2013.

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية : تتمثل فيما يلي :

1- التضخم :

الجدول (36): تطور معدلات التضخم خلال 2010 -2014

(الوحدة: %)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية عن الموقع:
http://www.mf.gov-dz/article/48/zoom-sur.les-chiffres/154/taux-dinflation.html

نلاحظ من خلال الجدول أن : معدل التضخم شهد ارتفاعا من سنة 2010 إلى 2012 ، حيث بلغ 8.89% وذلك راجع إلى تدهور القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ،أما في 2013-2014 تلاحظ المخفاضه حيث وصل إلى 3.25% 2.92% وهذا ما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي.

2- البطالة :

الجدول (37) تطور معدلات البطالة خلال 2010-2014

(الوحدة: %)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، النشاط الاقتصادي و التشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2014، ص1.عن موقع.http/www.ons.dz/ius/pdf/donnee-stat-empton-siptembre-pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة متذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث وصل في 2010 و 2011الى 10% و بعدها وصل إلى 11% سنة 2012 ثم المخفض سنة 2013 وكذلك 2014 حيث وصل إلى 10.6% فهذا يعني أن معدل العمالة في تزايد. 3- الميزان التجاري :

الجدول (38) تطور إجمالي الصادرات الواردات و الميزان التجاري خلال 2010-2014.

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	40212	47300	50376	54903	58350
الصادرات	57762	73802	72620	65487	61261
الميزان التجاري	28.20	2596	20.17	9.38	29.31

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية عن الموقع:

htt://www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur.les-chiffres//42/Balance-commerciale.html.p15.

بالنسبة للواردات سجلت زيادة مستمرة حيث وصلت إلى 58350 مليون دولار سنة 2014 بينما كانت 40212 مليون دولار سنة 2010 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في السلع مقارنة مع الخدمات. أما فيما يخص الصادرات نجد أنها حققت زيادة حيث بلغت 57762 مليون دولار سنة 2010، لتصل إلى في سنتي 2013-2014 نجد أن الصادرات تراجعت نوعا ما لتصل إلى 65487-61261 مليون دولار على التوالي بسبب تراجع المحروقات.

- أما بالنسبة للميزان التجاري نلاحظ أن قيمته في تغير ما بين 9.38 إلى 29.31 مليون دولار سجلت الأولى في 2013 و الثانية في 2014 نتيجة اختلاف في الصادرات و الواردات.

المطلب الرابع: تقييم نتائج البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

في ضوء الدراسة السابقة للبرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة من أجل النمو الاقتصادي أنه ترتب عنها نتائج و آثار تتمثل في :

- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج المسطرة ، بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛

- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للمطلب الكلي المتزايد ؛
- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت للبرنامج قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدي إلى توزيع مشاريع وعمليات البرامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج؛
- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج تجعل من الصعب تحقيقها ، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقر بتطلب . من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبينة على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف؛
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرامج ، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي ودعم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق. حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى ، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال ؛
- ساهمت البرامج في خفض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2014.
- تم الكشف عام 2008 عن عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو و تأخر انجاز المشاريع مبلغ 130 مليار دولار يرجع ذلك إلى:
- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاتها مما أدى إلى ندرة العقار و تشجيع مكاتب الدراسات و وسائل الإيجار.
- ثقل العبء المالي للبرامج التنموية نتيجة حجم عمليات إعادة التنظيم الناتج عن :

أ- النقص في نقص الدراسات؛

ب ارتفاع أسعار المواد و غيرها من المدخلات؛

ج- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب الدراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية ؛

د- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو السكاني ؛

هـ- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية و المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية و تهميش الشركات الوطنية.

المطلب الخامس: برنامج النمو الجديد (2015-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600 مليار دج ،وديون خارجية منعدمة تقريبا. وهذا الاحتياطي كان بعد البرنامج الأخير مباشرة.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية القارة 2015.[1]

أولا: الأهداف الرئيسية لبرنامج النمو الجديد (2015-2019) :

1/ تطوير الاقتصاد الوطني:

وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وهذا بانتهاج سياسة ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة ، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم الحكومة بها من خلال ما يلي:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

[1] عقون شراف بوقجان وسام بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2 أفريل 2018، ص 206

- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناع الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي.
- عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية.

2/ ترقية وتحسين الخدمة العمومية:

وذلك من خلال مواصلة جهود الجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

3/ تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا الفعال يهدف إلى:

- ترسيخ القراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

4/عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي تجب تجسيدها تتمثل فيما يلي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- الاستمرار في تحديث منظومة الدفع.
- تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك .[1]
- تحسين حكامه البنوك العمومية من خلال اعتماد الحرية من الصرامة في تسيرها.
- تفعيل سوق القرض.

5/ توسيع وعصرنه القطاع الصناعي: ومن أجل ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات كلمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

6/ تطوير النشاطات الفلاحية: لقد أعطيت لقطاع الفلاحية أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود الميولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر نكتار وخلق مستثمرات فلاحيه جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحيه جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة.

[1] خون تراف بوقمان وسلي وقعور خديجة، مرجع سبق ذكره، من: 2007.

- مضاعفة الإنتاج من للمنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدرتها.

7/ تسيير المنشئات القاعدية وتوسيعها:من اجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في انجاز برنامج هام لتطوير المنشئات الاساسية تمثلت على الخصوص في الاتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز ال السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.
- تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب. مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.
- انجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

ثانيا: مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019) :[1]

1- مضمون برنامج النمو الجديد 2015-2019) للكهرباء والغاز:

في ما يخص الكهرباء:

تتوقع سونلغاز والفروع التابعة لها بين عامي 2015 و2018، إنشاء قدرات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء المذكورة أدناه:

- إنتاج الكهرباء: 14049 ميغاواط، (10325 ميغاواط مولدات هجينة و3724 ميغاواط مولدات الغاز).
- نقل الكهرباء : 11852 كلم من خطوط الكهرباء و310 مركز تحويل الكهرباء.
- توزيع الكهرباء :75744 كلم و 36462 مركز تحويل الكهرباء.

[1] البوابة الوزير الأول ، السياسات الصومية ، الموقع http:wooow.premier ministre gov drtant اطلع عليه يوم 04/05/2019

- توزيع 10 ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض LBC .
- إدخال 1.1 مليون مصباح من الصوديوم للإنارة العمومية.
- تنفيذ عمليات تدقيق استهلاك الطاقة وتعزيز التوليد المشترك للطاقة.
- التحسين في العمليات الحرارية وترشيد استخدام الكهرباء.
- بمشروع توليد الكهرباء في 18 قرية في الجنوب عن طريق الطاقة الشمسية.

تتمحور الإستراتيجية التنفيذية لهذا البرنامج عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع الصناعية في شراكة تقوم على تقويم الموارد المحلية بتطوير صناعة وطنية مسؤولة عن ضمان توفير المعدات الموجهة لقطاع الطاقة الكهربائية.

- توسيع استخدام سخان المياه بالطاقة الشمسية بمعدل 200 ألف متر مربع في السنة.

في ما يخص الغاز:

- تتمثل أفاق تطوير شبكة الغاز في انجاز 757 منشأة غاز و 682 توزيع عمومى للغاز.
- تحويل 11000 سيارة إلى الغاز الطبيعي المضغوط.
- تحويل 1.3 مليون سيارة خاصة إلى غاز البترول الجميع،
- اقتناء 11000 حافلة تسير بالغاز الطبيعي المضغوط GNC .
- تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 2.2 مليون متر مكعب في اليوم، والتي شغلت إلى يومنا هذا إحدى عشر محطة بطاقة إنتاجية تقدر ب 2.1 متر مكعب في اليوم.

2/ مضمون برنامج النمو الجديد 2015-2019 لقطاع الصحة: تعزز القطاع الصحة منذ 2015 برنامجين وطنيين مهمين للصحة وهما يجسدان ميدانيا:

- المخطط الوطني 2015-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض الغير متنقلة.
- المخطط الوطني لمكافحة للسرطان 2015- 2019.
- إطلاق المخطط الوطني 2015 - 2019 للتقليص السريع المعدل وفيات الأمومة الذي يرتكز بالأخص على تقديم خدمات صحية ذات نوعية خلال فترة الحمل والولادة للجميع.

- تعزيز ومتابعة الحمل وتحسين الخدمات الصحية لحديثي الولادة.
- تعزيز الحماية بالتلقيح.
- تطوير تكفل صحي متكامل بالطفل بتقديم علاج شامل لاسيما الوقائي منه.
- تيني وتفعيل آليات التحكم في أسباب الوفيات.
- تنفيذ المخطط الوطني للسرطان 2015 - 2019 في محاوره المتعلقة بتحسين التشخيص والعلاج وبالأخص باستعمال الأشعة وتقليص حلقة تنقل المريض.
- تطوير زرع الأعضاء.
- تحسين التكفل بالاستعجالات الأمراض القلبية والاستعجالات الطبية الجراحية عن طريق إعادة تأهيل الإمكانيات البشرية والمادية.
- تعزيز إجراءات التوأمة بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب والشمال لضمان علاج متخصص.
- تعزيز القدرات فيما يخص المنشآت الاستشفائية

3- مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019) في قطاع الصيد البحري

قد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج 2015-2019، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمنا الغذائي وإيلاء الدور الهام المنوط للقطاع في الاقتصاد الوطني وتتمحور سياسة والأهداف المرجوة وآليات التنفيذ للتنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور إستراتيجية تتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي:

67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج، 200000 طن من منتجات الصيد وتربية المائية.

معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ5%.

آليات التنفيذ: تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي زيادة 1000000 هكتار من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات الجرارات والعتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500000 طن سنويا.
- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة.
- تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والإسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة يحلب الأبقار والتبريد، ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ضبط المنتجات الفلاحية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية.

- **الصيد وتربية المائيات:**

يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف، أي ما يعادل 200,000 طن.

تتمثل آليات التنفيذ: في المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء، انجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد 11 شاطئ للجنوح، وكذا إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة.

نجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني، تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.

الغابات والأحواض المالية المنحدرة:

يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية. آليات التنفيذ: وتتمثل أساسا في:

تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172,000 ،هكتار تابعة لعشر 10 ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413.000 هكتار متشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.

معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعاد 5,3 مليون هكتار، بما في ذلك 1.3هكتار سيتم معالجتها، تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار. إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل اهتمام السكان.

النتائج فيما يخص إنشاء مناصب الشغل:

فيما يخص خلق مناصب الشغل، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في الصيد البحري والصيد والغابات.

ثالثا : نتائج برنامج النمو الجديد (2015-2019) على النمو الاقتصادي :

مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى 31 ديسمبر 2016 تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج 2017-2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية وبقي هذا المشروع مجرد . حبر على ورق أو مجرد مشروع لم يرى النور بسبب تراجع الاحتياطي النقدي في الجزائر، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق" بالنمو".

خلاصة الفصل

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للرفع من الأداء لاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد و المجتمع ، و أن هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الرئيسي في خطط التنموية وسياسات الاقتصادي لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف ، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة الانتظار مرورا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي ، و بذلك نجد الجزائر قد اعتمدت برامج تنموية منذ 200 إلى الوقت الحاضر و التي من شأنها تطوير معدلات النمو الاقتصادي ، و إن لأثار هذه البرامج الدور الحاسم في تحقيق نتائج ايجابية ، من بينها رفع معدلات النمو و تخفيف معدلات البطالة ، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية للدولة .

الفصل الثالث: تحليل وتقييم آثار البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات للإصلاح لكن كانت أقل للتطلعات استجابة المشروعة للجزائريين والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة والتشغيل القار الاقتصادي والأمن ...الخ

ولذلك سنقوم من خلال هذه الدراسة بـ عرض برامج التنمية الاقتصادية ،2019 2001 وكذلك السياسات المصاحبة لهذ ه البرامجالتي ترمي إلى خلق الاستقرار، تشجيع الاستثمار، تحسين تنافسية المؤسسات والقضاء على البطالة...الخ والتي تعكس صورة كذلك واضحة لمجهود متواصل من الدولة الجزائرية لإنعاش النمو في جميع المجالات .

أولا: عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تعريفه: قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه ا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.[1]

أهدافه: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية.
- مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

مضمونه: تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

[1] بوفليح نبيل، دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010 الأكاديمية للدارسات الإجتماعية والإنسانية، العدد: 09،2013 ،ص46

جدول رقم 01: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من منة 2001.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة 75% من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة ليخصص ما نسبته 21.5% و 4% من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي لتكملة المشاريع التي انطلق فيها كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80% من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وخصص البرنامج ما نسبته 21 % من مبلغ البرنامج لتدعيم . مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي.

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 67.6 مليار دج.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم02: الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المجموع (مليار دج).

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقيمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2011-2010، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 1، 2016، ص: 270.

تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج :يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف تركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم03: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.7	5.2
معدل البطالة%	27.30	27.30	23.7	17.7
معدل التضخم%	5..3	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	8.06	4.37	7.74	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات التشغيل حوصلة إحصائية 1962-2011 بنك الجزائر (2006 Bulletin statistique de la banque d'Algérie juin) التقارير السنوية لبنك الجزائر :2002-2003-2004-2007.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8%، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.

- انخفاض معدلات البطالة من 27.30% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

- ارتفاع معدلات التضخم من 3.5% سنة 2001 إلى 4.6% سنة 2004، حيث عرفت سنة 2002 انخفاض للمعدل 2.2.

- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة.

- بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

ثانيا : عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تعريفه: إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج .

وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة2006-2009، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا [1].

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.

أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

مضمونه: قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم 04: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقيمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: ١٦، ٢٠١٦، ص: ٢٧١. نقلا عن البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

[1] بن صاولة صراح، بزاز محمد سفيان، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البارمج التنوية المنجزة، Revue algérienne d'économie et du management ،المجلد08،العدد02،2017،ص25.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان (من خلال السكن إنجاز مليون وحدة سكنية ، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر بـ 45.5%، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 40.5%، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته 4.8% من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية التجارة والمالية.

ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1% من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

4/ تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 05: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات التشغيل حوصلة إحصائية 1962-2011.بنك الجزائر) 2012 Bulletin statistique de la banque d'Algérie un) التقارير السنوية لبنك الجزائر : 2009-2008-2007-2006-2005النشرية الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2010.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 5.1 سنة 2005 إلى 24% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة .2008. أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1.9% سنة 2005 افى 6.1% سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009.

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21.18 مليار دولار إلى 34.45 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

انخفض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار لنفط في الأسواق الدولية.

ثالثا: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

1- تعريفه: يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين [1]القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه.....) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.

[1]خلوط فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 29 فيفري.2013-ص98

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-134 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي -2010 2011 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.[1]

2/- أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

3/ مضمونه: قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي.

[1] مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جوان 2017ص220

جدول رقم06: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص ٢٧٤ نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي2010-2014

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة ٤٩,٥% من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال. أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31.5% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي. كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة

مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8.16% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 1.8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته 1.2% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف تركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 07: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6:سبتمبر
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.057	0.133	5.881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.83

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات التشغيل حوصلة إحصائية (1962-2011) و(الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015 نشرة (2016، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر (2017)، بنك الجزائر (2012 : Bulletin statistique de la banque d'Algerie juin)، التقارير السنوية لبنك الجزائر : 2010-2011-2012-2013-2014.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10% سنة 2010 إلى 10.6% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.91% إلى 8.89 سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى2.92% .

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2014 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 بـ 5.881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا. في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014.

رابعا :عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2015

تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019 حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.[1]

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

2/ - أهدافه : ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل ؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛ ابلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين .[2]

3/ مضمونه : قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

---

[1] بن فرج زوينة، نوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة ،مجلة أبحاث ودارسات التنمية، العدد: 02 ،جوان 2015 ، ص99-100.

[2] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد:01، العدد01،ص212.

جدول رقم 08: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1793.2	5973.8	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قانون رقم 10-14 مؤرخ في ربيع الأول 1436الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015 ، والقانون رقم 18-15 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد ..الخ) ب 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير

المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف تركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم :09 تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.7	3.3
معدل البطالة%	سبتمبر:11.2	أفريل:9.9 سبتمبر:10.5
معدل التضخم%	4.78	جانفي 2016/جانفي 2015:5.04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	27.54	26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (Activité Indice des prix à la), (emploi et chomage en consommation : Mois janvier 2016, : février 2016septembre 2017) و (Les 2017 : comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre)، بنك الجزائر النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر (2017).

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22% ، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3% سنة 2015 ، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 22% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6%) ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة. كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في

احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسى 2015-2019 وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 302-143،302-134،302-120،302-115، بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ ٣٠٠ مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 302-145، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم -302،143-302،134-302،120-102،115 302، عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016.

خامسا: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2016-2030:

1/تعريفه: صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس البرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 96.5% .[1]

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال .

2 - أهدافه: تتمثل أهدافه في :

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- عصرنة القطاع الفلاحي.
- الانتقال الطاقوي.
- تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد:06،العدد01، صص96-97

- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية. الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة؛ ودعم الصادرات الناشئة.

أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعى المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014.

مضمونه: قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم 10 مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018

	2017	2018	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101.0	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	2.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	592.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	84.7	2.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47.5
عمليات برأس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	1386.6	2270.5	3657.1	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قانون رقم 14-16 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017 ، والقانون رقم 14-16 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1437 الموافق 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية 2018.

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47.5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر بـ 20.1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت 38.4% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم

عمليات برأس مال بـ 13.5%، ثم باقي القطاعات، ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ 6% من مبلغ البرنامج التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.3% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ 15.2% وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 وذلك بنسبة تقدر بـ 27%، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة 64% وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما فوق 60 دولار للبرميل وسط توقعات عالمية بتوازن السوق أواخر 2018 ، ومن جهة أخرى نظرا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

4- تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا النموذج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف تركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 11: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017

	2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	الثلاثي1: 3.5،الثلاثي2: 1.3،الثلاثي3:1.4
معدل البطالة%	أفريل: 12.3 سبتمبر:11.7
معدل التضخم%	12 شهر 12/2017 شهر2016: 5.59
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	السداسي الاول: 11.06
الدين الخارجي (مليار دولار)	الثلاثي 02: 3.96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (Activite, emploi et Indice des prix à la consommation Mois janvier 2018 :2017) ,, (chomage en septembre 2017 Les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre), (2017décembre)، بنك الجزائر النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر (2017).

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.5% في الثلاثي الأول من 2017 إلى 1.3% في الثلاثي الثاني، إلى 1.4% في الثلاثي الثالث عاكسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن استمرارية انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا من 12.3 شهر أفريل إلى 11.7% شهر سبتمبر، في حين بلغ معدل التضخم 5.59% سنة 2017 عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، في حين الدين العام بقى مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود 3.96 مليار دولار.

وقد صرح وزير المالية أثناء عرضه لمشروع قانون المالية 2018 أمام مجلس الأمة أن احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر قد انخفض إلى 100 مليار دولار في نوفمبر 2017، ويتوقع أن يصل إلى 85.2 مليار دولار في نهاية 2018 و 79.7 مليار دولار مع نهاية 2019 ، وهذا ما يشير إلى الانخفاض المستمر لاحتياطي الصرف الأجنبي منذ بداية الأزمة مما يدعو إلى دق ناقوس الخطر، وبالموازاة مع ذلك عرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا أمام الدولار الأمريكي بنسبة 2.5% وتراجع أمام الأورو بنسبة 0.5%.

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2018-2019 في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

ويمكن، بصفة خاصة، تحديد السيطرة على الإنفاق العام من خلال مواصلة الجهود المبذولة منذ سنة 2015للحفاظ على الأرصدة النقدية قصيرة الأجل والاستدامة المالية على المدى المتوسط. ومن ثم سيجري تعزيز التدابير المتخذة في سنة 2015والتدابير المعتمدة سنة 2016 على مدى السنوات القليلة القادمة .

وسيستمر توطيد هذه المجموعة من التدابير من خلال تنفيذ إجراءات في الميزانية كترشيد وتسقيف النفقات، مما يسهم في تعميق النهج الذي يرمي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية وترشيد الإنفاق على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة.

ومن التدابير المتخذة أيضا زيادة الاعتماد على الجباية المحلية من زيادة الضرائب كارتفاع الضريبة على القيمة المضافة من 17 إلى 19%، وزيادة الرسوم على العقارات والوقود والتبغ والأجهزة الكهرومنزلية والاستيراد بالإضافة إلى العمل على تقليص الواردات لتخفيض فاتورة الاستيراد بتحديد قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد كالمواد الصناعية مثل الرخام الجاهز المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، الغرانيث الجاهز، وبعض المواد الغذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشكولاتة وبعض المكسرات وغيرها، كما عمدت السلطات العامة

على تجميد التوظيف في القطاع العام في الكثير من القطاعات وإقرار عدم زيادة الأجور خلال السنوات الثلاث القادمة.

ولتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، ستعتمد السلطات العامة تدابير معينة بهدف الحد من العجز في الموارد للفترة 2017-2019، وفي هذه الحالة ينبغي العمل على الاستفادة المثلى من تعبئة الموارد المالية في سوق سندات الخزينة، والتعبئة المثلى للمدخرات الداخلية.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة حيث حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات 2014-2015-2016 والسداسي الأول لسنة 2017 وبعد أن استنفذت ودائع صندوق ضبط الإيرادات بالكامل في فيفري2017 بعد أن غطى 8800 مليار دينار من عجز الخزينة في 2014 و 2016 ، وبغية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي في 2017 الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل توصلنا إلى أن البرامج التنموية كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال دراسة قياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية ، و ذلك بالاعتماد على بيانات و إحصائيات مقدمة خلال فترة الممتدة بين 1985-2013 ، و توصلنا من خلال التقييم الاقتصادي و الإحصائي إلى أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي ، الجباية البترولية و كذلك أسعار البترول ، و عليه يتبين أن أثر البرامج لم يكن قويا بالدرجة الكافية و ذلك بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي مازال يعتبر المحرك الأول و الأساسي للاقتصاد الجزائري.

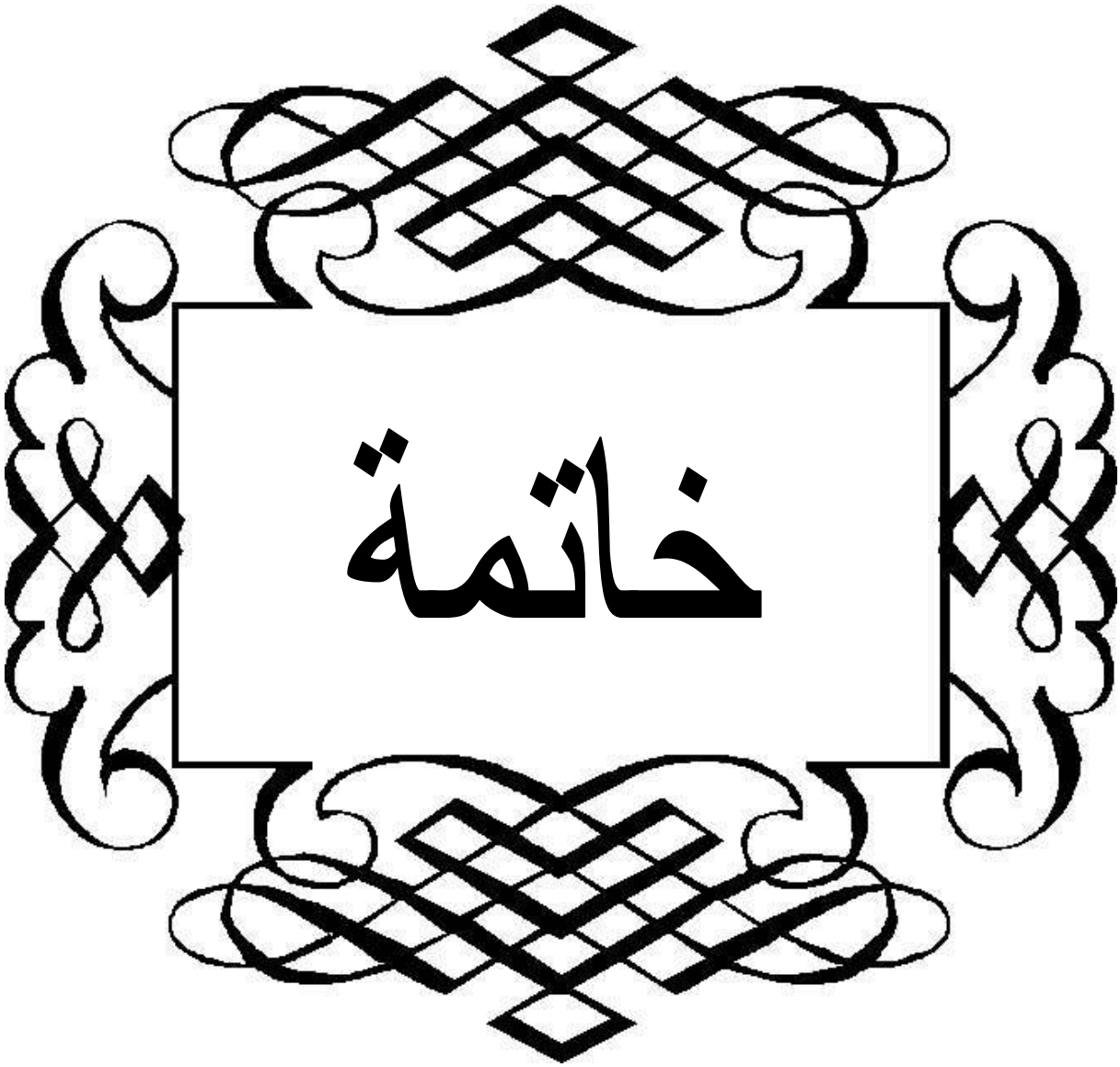
خاتمة

مع بداية الألفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية تبنت الجزائر برامج تنموية بناءة موزعة على فترات زمنية، وقد سخرت لها مبالغ ضخمة قدرت به 531.8 مليار دولار خلال الفترة من 2001 الى 2017، تهدف في مجملها إلى دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين، تحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالفة للقيمة، تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية ترقية الصادرات خارج المحروقات مكافحة البطالة، تحسين ظروف العيش ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

تمكنت الجزائر منذ بداية هذه البرامج التنموية سنة 2001 إلى اليوم في فترات معينة من تحسين مؤشراتها وتوازناتها الاقتصادية وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات حيث تمكنت في مجال التعليم من إنجاز 6105 مؤسسة مدرسية، 53 مؤسسة تعليم عالي 416 معهد مركز للتكوين المهني، أما على مستوى الصحة فقد تمكنت من إنجاز 1336 مستشفى وعيادة متعددة الخدمات، على مستوى الموارد المائية تم إنجاز 37 سد، أما على مستوى السكن تم تسليم أكثر من 3.5 مليون وحدة سكنية وقرابة المليون وحدة سكنية قيد الإنجاز، وعلى مستوى الثقافة تم تحقيق 361 من دور الثقافة ومكتبات ومتاحف ومسارح على مستوى الشباب الرياضة تم إنجاز 1258 منشأة رياضية من ملاعب ،مسابح مركبات وقاعات رياضية على مستوى الطاقة زادت عدد السكنات المربوطة بالكهرباء والغاز إلى أكثر من 9 مليون سكن، أما على مستوى الطرقات والنقل فقد تدعمت بتجسيد الطريق السيار على طول 1132 كم الذي يربط بين مختلف الولايات الشمالية من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى الطرق الإجتنابية والسريعة وتدعيم شبكة السكك الحديدية ب 2200 كم .

إلا أن المؤشرات والتوازنات الجيدة التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازات المحققة من خلال هذه البرامج لم تكن في

مستوى التطلعات والأهداف المنشودة وتفتقر للفعالية في الكثير من الحالات، حيث عرفت الكثير من المشاريع تعثرات كبيرة أثناء إنجازها أدت إلى تأخرها أو توقفها، وهذا بسبب ضعف التخطيط، سوء التسيير، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري والمالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية وهذا ما أدى إلى تبذير وتهريب وسرقة أموال الدولة، هذا بالإضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق نهضة حقيقية وتجسيد اقتصاد حقيقي منوع خالق للقيمة من شأنه تدعيم إيرادات الدولة إلى جانب إيرادات النفط.

ومع انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 واستمرارية انخفاضها في السنوات اللاحقة 2016-2015 وبداية 2017 تعرضت الجزائر لصدمة مالية حادة كغيرها من البلدان الأخرى التي تعتمد اقتصادياتها على العوائد النفطية، حيث حققت عجزا على مستوى ميزانيتها و ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي أدى بها إلى توقيف برنامج توطيد النمو 2015- 2019 والبدء في تطبيق نموذج جديد للنمو ابتداء من 2016 إلى غاية 2030 يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة حيث خطط لتطبيقه عبر مراحل متتالية.

ولمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد تم اتخاذ تدابير استعجالية مثل ترشيد وتسقيف النفقات وزيادة الضرائب والرسوم والتقليل من الواردات واللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر اليوم أمام تحد خطير جدا حيث أن لجوئها إلى التمويل غير التقليدي لا يمكن الاستمرار به لمدة أكثر لعدم وجود اقتصاد حقيقي، وهذا الآثاره السلبية على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن وما يرافقه من توترات نتيجة لذلك، هذا بالإضافة إلى عجز التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتغطية العجز في ميزانية الدولة، وأن فرصة تحسين أداء الاقتصاد في الأمد القصير قد تبددت وأن صمود اقتصادها مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبتسليمنا لفرضية استمرارية انخفاض أسعار النفط مع نهاية سنة 2019 وتضائل احتياطات الصرف الأجنبي ستلجأ الجزائر لا محال للاستدانة الخارجية وعودتها إلى نقطة الصفر لسنوات التسعينات من القرن الماضي.

أما إذا تعافت أسعار النفط فيجب التيقن أن زمن الاعتماد على الريع النفطي قد ولى لأنه يضع مستقبل البلاد على المحك، ويجب العمل بجدية لخلق اقتصاد قوي ومنوع خالق للقيمة خارج قطاع المحروقات لاسيما أن الجزائر تتمتع بإمكانات اقتصادية وطبيعية وبشرية كبيرة جدا، ومن أجل تحقيق ذلك يجب القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة تشمل مختلف القطاعات والعمل على تجاوز العراقيل لتنفيذها ونذكر منها :

- تشجيع الصناعة المحلية وذلك بدعم المؤسسات المستثمرة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها ورجال الأعمال من أجل زيادة الإنتاج المحلي والعمل على تصديره.
- العمل على تطوير وتشجيع قطاع الفلاحة والزراعة لما له من أهمية اقتصادية كبيرة خاصة ما تعلق بتحقيق الأمن الغذائي.
- ضرورة النهوض بالقطاع السياحي لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة وزيادة معدلات التشغيل.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفتح المجال للشراكة بزيادة الحوافز مثل التسهيلات الضريبية والجبائية، وإلغاء العراقيل البيروقراطية والإدارية.
- العمل على إصلاح ضريبي حقيقي شامل وتشديد الصرامة في تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي مع فرض ضرائب جديدة على الأغنياء بدل إثقال كاهل المواطن البسيط في تحمل تبعات الوضعية الراهنة، ومحاولة زيادة الوعاء الضريبي بمحاربة الأسواق الفوضوية والموازية والعمل على إدماجها في ا النشاط الرسمي.
- عصرنة النظام البنكي وتنويعه وفتح المجال أكثر للمصارف الإسلامية للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار ومنح القروض.

- استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها البلاد كالطاقة الشمسية والرياح والمياه التي تتميز بوفرتها وعدم نفاذها ولا تؤثر سلبيا على البيئة والمناخ.
- مكافحة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة خاصة بعد تراجع الجزائر إلى المرتبة 108 عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة2016.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. الأحمد فريد مصطفي سهير محمد السيد. تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
2. أسامة بشير دباغ، مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2003،
3. إسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997.
4. إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادي: التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003.
5. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
6. أشواق بن قدور، التطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2013.
7. اكمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986
8. إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
9. برينيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ النشر.
10. حسام داوود وآخرون، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، دار المسيرة، عمان، 2005.
11. حسين عمر "النظريات الاقتصاديات"، دار الكتاب الحديث، مصر، دون سنة نشر.
12. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"، مذكرة الماجستير، ، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009.

13. سالم توفيق التحفي، محمد صالح تركي القريشي "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988.

14. سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000.

15. صلاح الدين نامق "قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986.

16. صلاح الدين نامق نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، الإسكندرية 1966

17. ضياء بعيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون نشر.

18. عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2003.

20. على جدوع الشرفات "التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان، عمان، 2010.

21. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

22. فليج حسن خلف التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006.

23. كمال بكري التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

24. مالكوم حيلز و آخرون، ترجمة: مله عبد الله المنصور عبد العظيم مصطفى اقتصاديات العمية ، دار المريخ، الرياض، 1995.

25. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة"، منشورات الحلي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأول، 2009.

26. محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.

27. محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

28. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 .

29. مدحت القريشي " التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

30. ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة وتعريب (محمود حسن حسين محمود حامد حمود) دار المريخ للنشر، جدة، 2006 .

31. ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

32. نداء محمد الصوص "الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي، الرياض، 2006.

33. نزار سعد سعد العيسي، إبراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، عمان، 2003.

المذكرات والمجلات:

1. أنيسة عثماني، لامية بوحصان : "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" الملتقى الدولي : "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2004-2013"، كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر .

2. بن فرج زوينة، نوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة ،مجلة أبحاث ودارسات التنمية، العدد: 02 ،جوان 2015

3. بوفليح نبيل، دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010 الأكاديمية للدارسات الإجتماعية والإنسانية، العدد: 09،2013 .

4. خلوط فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 29 فيفري.2013

5. الدين حمدان ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر ، 2009.

6. سامية بزازي خير الدين معطى الله ، البرامج المصموية وآثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001 2004 ، الملتقى الدولي حول تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلو الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة سطيف 1 الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013 .

7. سهام قرقور سلمى حناشي : "مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغير الها حالة الجزائر"، مذكرة الماجستر، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قائمة 2013.

8. سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد:01، العدد01.

9. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد:06،العدد01.

10. صدر الدين صوايلي " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجائر، 2006 .

11. صليحة بوزيد استراد رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مذكرة الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة، 2005.

12. صواليلي صدر الدين النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2006.

13. طاوش قندوسي ، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970) 2012) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014 .

14. عبادة عبد الرؤوف ، ، "محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة 2011.

15. عبد الرزاق مدوري، عرض و تقييم البرامج الإستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر "نظرة تحليلية"، الملتقى الدولي حول : "تقييم) الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2004 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر .

16. عمار عماري ، وليد عمادي، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر "الملتقى الدولي حول : "تقييم آثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 - الجزائر ، يومي 11| 12 مارس 2013

17. عمر عبود : "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "، الملتقى الدولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات تنظيم كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر 2007.

18. عياش بلعاطل ، سميحة نوي ، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2004، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، الجزائر.

19. كرباني بغداد ، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي2005.

20. كريم زمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009 ، مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية، العدد التاسع، جامعة بسكرة ، جوان 2010.

21. مبارك بوعشة، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية"، الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و إنعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، أيام ، 11-12) مارس 2013.

22. محمد بو هزة ، صباح برازج اثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009" الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2013-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر.

23. مراجع أجنبية:

24. مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جوان 2017

25. مصطفى بن سباحة، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، غرداية، 2011.

Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 édition, paris, édition Dalloz,1991,p181.

Eric Bosserelle ,Dynamique économique: croissance crisescyles, édition gualino, 2004, p109-110.

Blan du programme de soutioen de la relance économique, septembre, 2001à decembre 2003

jaque brasseul, dictionnaire d'analyse économique, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002

الملخص

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الجزائر قد خصصت مبالغ ضخمة خلال الفترة من 2001 الى 2017، تهدف في مجملها إلى دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين، تحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالفة للقيمة، تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية ترقية الصادرات خارج المحروقات مكافحة البطالة، تحسين ظروف العيش ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

تعتبر المؤشرات والتوازنات الجيدة التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازات المحققة من خلال هذه البرامج لم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المنشودة وتفتقر للفعالية في الكثير من الحالات.

Summary

Through our study, we have concluded that Algeria allocated substantial sums of money from 2001 to 2017, aimed at supporting human development and strengthening the nation's cohesion around its national identity and personality. Improving the investment climate and supporting value-neutral activities, encouraging national and foreign private investments to upgrade exports out of burns, combating unemployment; Improve living conditions and drive the public works sector to disengage from all regions upgrade and develop the knowledge economy, continue to expand the housing base and rehabilitate the urban fabric s food security, valuing energy and astrology resources, valuing tourism capacities and traditional industry.

Algeria's good indicators and balances in some periods are fragile because they are linked to the oil prices identified in international markets. In many cases, the achievements achieved through these programmes have not met the expectations and objectives sought and have been ineffective.